

سائر الامور العامة فلهذا لم يجرى بان الدليل في هذه الامور ان لو ان كانت
 الدليل ان الموجودات الثلاثة كانت بموضوع واحد وهو الذي لا يتغير
 فانظر ان لا يكون بموضوعات شتى من الامور العامة ليعلم ان الامور العامة
 على شئ واحد مع الدفاع ولا يحق عليك انه التبدل بالمثل الجزئي على
 فائدة طلبة وضائلك مع الفارق والاختلاف النسق لم خطابي **قوله** وما السبيل ان
 الكثرة الخ بهذا توطئة وعنده ويصح للدفع الذي والذ لزم من خروج العلم المتفصل
 خروج الكثرة لدها لفة على هذا التفسير مع دلتا من الامور العامة فوحك
 تحقيق لغايرهما واليطال عنهما واعلم ان في **بيان الادل**
 القوي داخل في **والثاني** انه فالح عنة فاعده مع انما هي وحدت
 اختاره المحقق الذي والي ذريعة الحق رج لتقطع بان العدد ليست وحدت
 محض بل من حيث انها مودعة لاهية الجماعة وهو لينلزم ان يكون
 كون العدد عددا وهو فوفا على امر خارج عنة اعني لجهة فبذلك جعل الذاتيات
قوله وبهذا ايندفع اي بما ذكر من المتبادر انه مع الذي لا يزد عن انوقف انا
 لغير الوجود وملك ان العلم المطلق هو ما يفضل القسمة لعدده قسما متفصل وهو
 الذي يوجد فيه حد مشترك والحد المشترك هو الذي يكون مبدء شئ وسنهي
 شئ اخر كما تنقطة في الخط ومفصل وهو الذي يحدده كالحدة وفان الذي
 من الشئ مثله شئ للثلاثة وليس مبدء للثلاثة ايتا فيه والمتصل الحق قسما
 اما فار بالذات وهو ما يكون اجزاء مخمسة في الوجود والاختلاف وهو
 الذي يحدده كالأزمان والافار على ثلثة اقسام لدها اما ان فصل القسمة
 في الجبانت الثلاثة فهو الجسم التعليمي او في الاشئ منها وهو سطح او في
 واحدة وهو الخط اذ انقده ان العلم المتصل يوضع الجوا هو الوجود
 وفي الجسم التعليمي يوضع الجسم الطبيعي والسطح بوضع الجسم التعليمي والخط بوضع السطح واذا
 وجد المتصل فيها وجد المطلق بالقدرة وكونه كحق المطلق في ضمن المقيد وكذلك

الله تعالى في العرض الجوهري والعرضي وكذا الصفات الباعية فانها لو وجدت في الجوهر والذات
 عند من السنة ولجاجة واما ما ذكره من الدفع فبان بطلان المقادير من التوقف على سبق
 ان يكون الدور للعامة احوال للموجودات ولان يكون لنفسها موجودة ولان يكون الجوهر
 موجودات محله لها ولا ياتي حاله فيها لعل العرض في موضوعاتها ولا شك ان
 العلم المطلق رتبته والكشف والعلوم وانما هي كلها من قبل الاعراض الموجودة في الخارج
 والموجودات محلي لها في حاله فيها فله يكون من الدور العامة بهذا الترتيب فلهذا
 رجع وفيه ثبوت **الاول** ان اطلاق العالم مثلا على الجوهر بمعنى ما قام به العلم بما حقيقا
 في الواقع بمعنى **الاول** ان اطلاق العالم مثلا على الجوهر بمعنى ما قام به العلم بما حقيقا
 الصفات فالتوهم لم يقدح في كون اطلاقه عليها بمعنى واحد مشترك والجواب ان العلم
 بمعنى ما قام به العلم اعم من ان يكون قبا حقيقا او على طرف فقام اللفظ بنفسه مع
 مشترك بين الجوهر والواجب ولهذا اجمعت اللفظة في الوجود لكن الواجب
 المحل مع ان الواجب ما قام به الوجود قبا في ربا والمحل ما قام به قبا حقيقا
 غايته الامران هذا المعنى ليس بمعنى حقيقا لفظا العالم ولا مجرد وفيه **الثاني** ان اللفظة
 لفظ العلم المنفصل وذلك لان اللفظة هي الوجودات الماحضة المتعززة عن الكثرة
 والكم المنفصل بالعدد والعزب الوجودات الماحضة عن المعدد ومثل ذلك الكثرة
 ليست بموجودة كذلك العلم المنفصل اللفظ ليس بموجود فليكون جميعا من الدور
 العامة لانها في الجوهر والعرض بها الضائفة السراغيا محض احد ما اعني الكثرة
 ما حث عليه فيها دون الدخول على العلم المنفصل في وجودات من حيث
 انها موجودة للهيئة اللاحقة والكثرة وجودات محضة فلهذا يكون احدها معنى
 الدخول والتفصيل ان بينها وجودات من حيث انها مشبهة على الهيئة الصورية
 ووجودات من حيث انها موجودة لها ووجودات محضة من دون ان لغز
 معينا بهذه الحجة وقوله او عرضا وكل وحدة وحدة فالوجودات على الواقع
 الاول عدد على تقدير التماثل على الجزئية الصورية والوجودات على التوهم

اثباته على تقدير عدم انشائه على الجزئى الصورى والوحدات على الوحدانية
 كثره تحضه ليست بعدد على كثره التقديرين وعلى كثره محضه ليست كثره
 ولا عدد ولذا نقول انه البصر من التوفى لا يستقيم في هذه المقام بل لا مع اعتبار
 الحسنة البصر لا يكون موجوده وذلك لان الوحدانية في حدودها مضمومات
 انشراحه فصح الحسنة البصر وحده ووجودها لا يحلها من وجوده قطعا فلا
 يخرج عن كثره البصر وانما منه يكون الصاف الجوهري والوصف بها الصاف
 انشراحها وبالحمل جعل ساحت الكثره من الامور العامة دون العلم
 المنفصل بحكم بحيث وعانه ما يقال في الجواب ان المراد بقوله لا انها
 موضوعات لها ان لا يكون من شأن الموجودات الثلاثة محسنة ولا
 الاضافه بها الصاف انما ميا سوارى كان ذلك بالفعل او بالمكان
 وذلك ان الجواهر والعرض يمكن ان يكونا محلين بل كم المنفصل اما عند
 الحكماء قلنا ان العلم المطلق حال بينهما في ضمن المنفصل فمكن ان يكون المنفصل
 البصر حال بينهما لكونه فيهما واما عند المتكلمين فقلنا بعضهم مع الحكماء
 في اثبات وجود وجود المنفصل وصلوهم في الجزئى والعرض وبعضهم
 ينقونه بكنهه فابون مانه يوجد لكان حاله في الجوهري والعرض من
 شأن الجوهري او العرض ان يكونا المنفصل البصر حال بينهما ويكونان
 محلين له لكونها فردين شي واحد وانت نقل ما قدمه مقابل هذا
قوله واما بجواب انه الجواب فان عن الكوال المذكور سابقا
 وايضا في قوله في كثره يرجع الى الجواب والمقصود من قوله واما بجواب
 وحاصل هذا التحقيق ان الامور العامة على ملته فتمام احدتا
 مغلق الوحدانية بالحيث هذا لا على وهو الثبوت وذلك بان يكون
 الاصول ثابته انفسها او انفسها خاص وسنها كالمعلم وانك ونالها
 ما لا يستلزم الوحدانية بالحيث هذا لا على كثره العلم

وهو المحفوظ كما علم منه والمفهومه يكون ان في محمداً في صفة واحدة وانما لها
 عنه في هذه الصفة هو القسم الاول في دفع النقوض بحجج اخرى ومنها بحث
 في احوال ان في هذه الصفة في احوال من القسم الاول في دفع النقوض العلم والقدرة
 لا يغفلان لشيء في اذن العلم والقدرة في بحث البحث عنها في الامور العامة
 فلهذا في جواب البحث فيها نعم العلم لا يفت عنه العلم يكون متافاً لمعومهم و
 لعمامة كل ذلك احوال في القسم الاول من حيث العموم والتناول لجميع
 الموجودات او اكثرها فان قلت يستعمل احوال العلم كما يمكن نظر في البحث
 انما في نفسه وكذا الحان في احواله فلما في هذا مع انه لا دليل على
 بحجج في القسم في الامكان والوجود مسلم الاختصار والامور العامة مما لم احوال
 منكرة مستندة الى الدلائل او محتملة الى البحث والبيان وتخرج عنها ما
 ليس له احوال او له احوال محضة نفس دون قسم اوله احوال منكرة مستندة
 الى الدلائل او محتملة الى البحث والبيان بل الجواب ان العلم
 واخوانه ليس لها احوال منكرة مستندة الى الدلائل او محتملة الى البحث والبيان بل
 احوالها محضة نفس دون قسم فلهذا في بحث بحث عنه وعن احواله في الامور
 في صفة في بحث عن علم الممكن في الاعراض لكونه من مقوله الكلف عن
 علم الواجب في الدلائل لكونه من الواجب عنه الحكماء وحسب
 عنه الدلائل عرف **قوله** واعلم انه لو حصل الترتيب في احوالها نالت
 عن اصل الاعتراض في فكره ان في الترتيب لفظي والتعرف
 اللفظي لعضديه في النظريات بمنزلة الصورة الحاصلة من بين
 الصور وفي الدلائل نبات زبادة الشيف والدلائل ملد باس
 مدخول العلم والكلف والصفات فيه والتحقيق انه ليس المقصود
 اثبات بيان ذلك افراده الفقه ولا احد الامور العامة بما مالتها
 مشدداً على الدلائل حتى يرد هذه النقوض بل المقصود لوضع
 العموم المتسفا ومن قوله الموقف الثاني في الامور العامة
 فيمكن في فهم التلمذ لدفع ممكن وتتميزه عن سائر الدلائل

يقول

والموافق نوع نمزونه القدر كما في فخره المقصود **قوله** ان
التوقف اللغوي اذ قال في الحاشية جواز التوقف بالدعم والمخو
وبالدفع ففعل وجهه ان لا يحق نزول الدعم وهو ما لا لا يحق
لذلك العكس فممكن ان يثبت بالدعم الى لا يحق دون العكس
استثنى نه ايتي على ان المقصود بالتوقف اللغوي سواء كانت
الى الصورة المحرقة من من الصور لا يصل غير الحاصل فاذا اردت
على ان الذين صورة علمه انقل الذين منها الى ما كتبه في مجلد المصط
تجوز ما اذا اردت صورة خاصة فانها لا تنقل الى ما
مؤقتا اذ كانت من الامل الى المشمول ممكن ولكن لم يكن واما
واللغات من المشمول الى الامل غير واضح **قوله** اذا ما تنقل الى الامل
بعض افراده متميزة بمراد الفرض عما مجرد الفرض ممكن
والفان المفروض محال لا يتجدد صدق الكبرى على كونه من فان
الفرض والمفروض فيه محالها محال لان فطران الامل اذ اردت الموصوفة
والمعومة منه والتمتص كلها افراده حقيقه لكل او المفروض لا يمكن
فرض صدق الكل على في نفس الامر والكان ذلك الصدق محال
يدل على ذلك عبارة شرح السنية حيث قال في حق المحصولات
فدسق الدلت زدت في مطلع باب الكليات الى ان صدق
الكل على افراده ليس متميزة بحيث نفس الامر بل يجب مجرد الفرض
فاذا فرض الناس ليس يجوز ان يفرض ان الناس ان فيكون
من الفرض اذ ايتي عبارة على كل الكليات المحرقة ثم لا بد ان
يكون ان في فروعها من التمتع المستبعد واما ان كان
اذا اضلخت كرا محل ترش الناس فيها يدوم ان الامل

بعبارة

والجواب عن انفسه بوجوده في نفسه فليس بشئ بل ان تمام
الموجود انما هو بغيره فلو انما يكونا فكلما اذ كان المقسم
ذاتا والوجود غرض عام فجمع الموجودات **فولنا انما** وما كان
ذلك من هذه من الواجب ان نحققه ان شاء الله تعالى على
بشيء يجوز عقله انما هو متعذرا اذ وجوده في السطر المحاط على ما يدل
في قوائم من النواحيات والمكانات الممكنة من لوازمها هي
لحل ممكن غير محاذل في قوائمها لان يكون بعض الدلائل
من كل محل سلب الدلائل وكذا الحال في سائر مواضع المبنية
كالدراسة التي هي في رد الحجة التي هي في كون كل ذلك متحقق
وذا في هذه المقدم المتفكك عن الدلائل وهو يرجع الى اجتماع
المفصلين بل كل على فرضي فلو في الوجود الخارجي عن لوازم
الموجود الخارجي اذ في الوجود عن لوازم الوجود الخارجي في
الوجود الذاتي عن لوازم الوجود الذاتي فكل يمنع ذلك
لما فيه من اجتماع المفصلين فالجواب الذي وجوده في الوجود من هذا بفضل لان
الوجود في الموضوع من لوازم الوجود الخارجي للوجود اذ تصور الذات للوجود
موجودته في موضوع بله شبهة وانما يتبين من لان الوجود في موضوع ما هو
في تعريف الجوهر فيكون من ذاتياته فله يكون هذا الجوهر فردا من الجوهر
بذلك التعريف لا يتبين من وجوب الحفظ الذاتيات في صدق الكليات
اذا رده فهو ساقط لان الجوهر حقيقة لسطه لا اوله وما يدكر في التعريفات
فانما هو اذ المفهوم لا يرد الى الحقيقة ولا يلزم من كون الشيء من

الخاص

مفهوم الشيء ان يكون خبري من حقيقته كما يصرف انه خبري من مفهومه
 حقيقته وكذا انما توهم من ان الواجب والجوهر والوقوع ان لم يوجد فلا يجوز ان
 يكون شيء من افراد الجوهر موجودا لانه لا يلزم من كون شيء متماثل شيء ان لا يكون
 فرد من افراد ذلك القسم متصفا بنفسه ذلك ان كالتقسيم والوقوع فانها من اقسام
 الوجود وبعض افرادها متصف بانه غير متصف نعم انما يلزم ذلك اذا كان المقسم
 ذاتيا للقسم والوجود عرض عام مفارق لجميع الموجودات ليس ذاتيا له سواء
 كان عينها او غيرهما وما استدل ان قسم القسم قسم لا يتألف في ذلك لان قسم القسم شيء
 وفرد القسم شيء او فان قلت الممكن المميز فليزمن ان يكون له فرد متميز
 متحقق انفسا قلت الممكن محمول على ذلك الفرد محله ذاتيا والمنع محمول
 عليه محله عرضيا ولا التمس في ذلك انما المتشبه ان يحمل انفسا بنحو واحد
 على شيء **قوله** وتخصيضا لا زاريا بالموجود فكيف فان قيل المراد من قولنا
 فان لكل موجود هو الافراد المودة في نفس الامر للقسام الثلاثة اعني الواجب
 والجوهر والوقوع لا يقتضيهما الحق فقط الموجود بالوجود في لولف الامور الثلاثة
 فيخصص الافراد بالموجود فيس تكليف بل هو الموافق للبيان في الكلام قلنا
 الحق انما هو لبيان احوال الوجودات الثلاثة التي هي الواجب والجوهر
 والوقوع فيقتضي وجود تلك الوجودات لا وجود افرادها وكذا القيد الموجود
 الموجود في التوليف ليقض وجود الوجودات فيس فقط يخص الافراد الموجود
 فكيف **قوله** اطلد فاني لبا على الامر المعقول والطلب الذات والمخصص
 عليها مع انها راو موجود قال شارح هذا فقال في ذات الصفا ذكر
 حقيقته ما يلزمها وهذا احب الانسحاب او قد يستعمل هذه اللفاظ

الذاتية بل باعتبار الفرق وقال شارح حكمته العن مخففة لشيء ما به هو سببه
وقد يطلق الماهية الحقيقية والذات على سبيل الترادف انتهى لقول نفهم
من هذه العبارات ان الكيفية محظوظة في صحتها والفرق باعتبار الوجود
وعدم اعتبارها فما وقع في الحوادث القديمة من انه ينبغي على اعتبار الكيفية
فيها اذ ما سن قال الماهية ما زالت هي هو هو لو كان كليا او جزئيا فقد
عده من الدحوال الثلاثة ليس كما ينبغي ونذا عدل عنه المحنة فاقم **وله**
ملك على تقدير عينه الشخص والوجود في الواجب وحده ان الله بهام من
الشخص واعتبار المتماثلين مع الذات في المنقضى وكذا الوجود اذ كان
عينا لزم قطع النظر عن ذات الشيء والذات ولذا ببات لا يمكن قطع
النظر عنها ومنه بحث لان ما هو عين الواجب هو الوجود بمعنى ما به الوجودية
وما يجب غل النظر عنه في مفهوم الماهية هو الوجود لا النزاع في ذاته
وايهما ذلك ان الواجب حده وذل ان الوجود لا ينحصر في اطلاق الماهية عليها
ت مع **وله** الظاهر ان المراد به الظاهر ان قول الشارح في هذا الج
احتراس على المصنف ومقصود المحنة الجواب عنه ولو برة ان هذا
الاعتراض انما يرد ان لو كان المراد بالعدم المطلق اى سلب
الوجود المطلق لزم بذلك سلب جميع احوال الوجود وبالا متناع ضرورة
ضرورة مطلق اى ضرورة سلب جميع احوال الوجود ولم يجعل الدحوال
الممكنة الثبوت من الامور العامة احوال جعلت منها اوارد
بالعدم مطلق عدم اى سلب مطلق الوجود اى من ان يكون سلبا
لبعض احوال الوجود او جميعها فلو يمكن ان يكون غرضه بيان الواقع

ووجهه كعدم العلم فمعرض المحنة روح الا عراض على ما يقو من علمه
 وبيان الحق عنهما تقيده وذلك لان التزام العقل الحق عنهما بما
 يحتاج اليه على المعنى الاولين وعلى تقدير عدم جعل الاصول المحلثة البتة
 من الامور العامة اما جعلت منها او كان المراد منها المعقولات الله
 خبر ان قد جازاه اي ذلك كما لا يخفى **قول** فيها لبيان من الامور العامة
 وجهه ان السمو لا مقام الموجود بمعنى التحقيق فيها لا بد منه في الامر
 العام وان لم يكن ساعدا لافراد الاشياء والعدم والاشتغال بنبذة
 المعنى لا يخفى في قسم مضل من الدلائل انه اذا وظهر من ذلك القسم
 السخا لسلب الوجود المطلق عن ذلك القسم ضرورة ان وجود القسم لو هو فرد من
 افراده وكذا السخا لضرورة ذلك السلبي لانه اما القدم والاشتغال كعدم
 لصدفان على القسم بالمتشاكل بعض افراده او عدمها فان القسم موجودا واما
 فرد من افراد موجود او كذا ممكن مادام فرد من افراده ممكنات خالصة
 فرد من الطيفه يكفي في امكان الطيفه وكذا وجود فرد منها يكفي في وجود
 وعدم فرد منها لا يكفي في عدمها وكذا اشتغال فرد منها لا يكفي في امتناع
 عنها وانها لا بد من **قول** الاول المحلثة البتة اه ينشأ احداث
 الاول ان يكون عدم والاشتغال ممكن البتة الموجود حتى كونه
 موجودا وهو محال بدليله وانما لي ان يكونا ممكن البتة لم يلحق
 الطريقتان ومنه ان الاعداد لا تصف الزمانه لست اعدا ما حقه عند
 المحققين وانما لست ان يكونا ممكن البتة بطريق الدلائل فان
 نبوت الوجود بالمهايات لما كان بطريق الدلائل كان سلب الوجود
 لمطلق ما ان لا ينصف باي موجود اصله في بين الواقع ويبقى في
 اليبس لفرق العلم ممكنا ومنه ان عدم الدلائل سلب محض فلا يكون

الامور العامة ويمكن دفعه بان الوجود لا كان معروضا لان المحل
كان لعدم الصفة انفرادي تلبا تا تلبا لا بطريق سانه المحمول وهو
من الدوال وهذا الوجود انفسه لا يرى يكفي في صدق هذه القضية
السا بنة المحمول على ان السا بنة المحمول لا تقتضي وجود الموضوع
كما نفور في محله **قوله** فيها ليس من الامور العامة قيل فيه محض
لان المراد بالاشتغال ضرورة عدم ضرورة مطلقة او تامة
عن الغروها متنا دلل ان بعض افراد الجوهر بعض افراد الوصف
دفعه سبق ان الامر العام لا يجب ان يتحقق في جميع الافراد
فيكون لعدم دلل اشتغال من الامور العامة وقوله ان الاشتغال
الغري الذي يوصف الجوهر والوصف انما هو بمعنى ضرورة ان
مطلق الوجود لا ضرورة ثلث الوجود المطلق وهو ظاهر وكونه من
الامور العامة يتوقف على ما ذكر المحقق اخرا بقوله ان محمل
الدخول المحل النبوة **قوله** الدل ان يقال ان معنى ان المتبادر
من عبارة تعريف الامور العامة ما يخص بالموجود لان المتبادر
من عدم الاحتضاض نفس احتضاضه بالتقسم على طوق المفهوم
ولان المتبادر من القول ان ما يخص به ولا يوجد في غيره ولهذا
قبل ان الماشي شدد ليس من احوال الدل ان حقيقة بل من احوال
الجوار ان فالحل ان عدم الاشتغال باي معنى كما ناسب من
الدخول المحض بالموجود فلا يكونان من الامور العامة
قوله لكن يخرج اه ليعمل العمل العبارة على المتبادر كخرج
الامكان بمثل ما خرج به لعدم الاشتغال **قوله** الدل ان

ثبت اهانت نفلم ان ندانبا في ماسبق من قوله اذ مانس كل الدو
 بعض افراده محتو كونه اذ كره بضمه التمرضي لان قلت انها لدنم
 على مذهب المتكلمين انهم يذكرون الدوزمان العالته قلت كان
 المراد بالوجود في الدوزمان العالته مالم الوجود في علم الواجب
 جل شانته على سبيل التام ان المحققين منهم لا يتكروبه فانه قيل
 بثبوت الامكان للشباب مقدم على الدوزمان العالته فلو انكر
 التقدم عند التفاضل بها لقدم بالذات لا بحسب الزمان قد نظرا
 فان قيل ثبوت الامكان بل ثبوت كلش لوجه فرغ ثبوت في نفسه
 كما هو سوا المشهور فيكون من الدوزمان المحضة بالوجود فلو انكر
 الامكان سلب الضرورة وعندهم ان الاله المحول لا يندرج
 وجود والموضوع ولا يتوقف على الوجود نه اعي المشهور واما
 على تحقيق الحق الدواني ثبوت كل مفهوم لوجه تبليز ثبوت
 ذلك الغير في نفسه لكن لا يتوقف عليه كما في الوجود والحق في نفسه
 عليه من الوتر والامكان سلكا في حواشي الخبر والظاهر
 ان الموجودات المعبر في تعريف الامرا القام سبقي حمله على الموجود
 الخارجى لان المقسم في تقسيم المفهوم الى الواجب والجوهر والنوع
 سوا الموجودات الخارجى اى ما يمكن ان يكون موجودا فقد دخل للمنفكا
 في التقسيم وحي لا يتوقف نه السورل اضل على ان دخول السلب
 في مفهوم عدم والامكان لا يقتضى في كون القفصه المحول لان
 هذا مستلزم بينهما وبين الموجود لانه من الفرق بان الاله
 في الاله المحول وادرجي لانه المحول المحصل (ب) الموضوع

في العدد ولنه عن نفس المحول المحصل فله يصح الجواب بل **قوله** نعم يمكن ان ين
 اه نه الاعتراض على انهم وتوجهه لطلد المصداق ان الماهيات الموجودة
 جوهرية كانت او عرضية اذا جردنا ما لم يكن الوجود وانتهى ما من تحتها
 وجب تلك الوجود عنها في تلك المراتبة بالضرورة ليسا بسيطا متصرفي
 عليهما العدم والاشتياح في تلك المراتبة فيكونان من الامور العامة
 شمولها الجواهر والعرضيات فاعلم ما قلناه فان الوجود المميز في بؤرف
 الامور العامة هو الموجود بخارجي فله دخل للمتمتعات في انفسه
 والماهيات نه الاعتراض بغير ما تخرج من خارجها بل بمقتضى
 فناء **قوله** وهو معنى صدق العدم اه انت جبريانه لو كان العدم
 كما ذكره الخشوع لصار المنزاع لقطعا اذ لا نزاع له صدق
 صدق العدم والاشتياح بهذا المعنى بل في العدم والاشتياح
 المتناهيين للوجود ونه العدم والاشتياح يتباينان للوجودات حال
 الوجود فاقسم **قوله** في الجواب اه حاصله ان المتخصص في تلك المراتبة
 انما هو العدم في نفسه لئن اذا احكيناها صار سائلا بسيطا كما ان
 الوجود في نفسه هو بعينه الوجود الرايطي اذا احكيناها **قال** **سفي**
الحاشية والمطابق في المحكي عنه في الهيئات البسيطة والوجودات
 في نفسه اه **قوله** وقوله نظرا اه هذا النظر انما يبره بعد اعماق
 النظر عن قولنا سائلا بسيطا وكذا الجواب المذكور اعاده لئلا
 شاره الى انما يتعارف المفصلة فاقسم **قوله** نعم القدم مطلق
 اي ذراتها وزعماتها **قوله** ومن اثبت اه لو ان كل سواد
 مفرد بفرده ان القدم متناول لبعض الوجودات وهي الصفات
 البسيطة عند من يقول بزيادةها ونقصها ونفوذها الجودات **قوله**

تحقيق

در طی

للاختصاص هذا اعراض على من حصل الامور العامة منصفات ونفرد
ان موضوع كل علم يجب ان يكون مفرد غلبة البحث عنه في ذلك
العلم فاذا كانت الامور العامة محمولات في هذا النقص كما يحق
القول لا يكون مفرد غلبة البحث عنها وانت تعلم عاقبة ذلك لان العلم ان
الامور العامة محمولات فذلك فيه اشارة الى ان غلبة غرض المص و
الشارح ان الحكماء يبحثون عن احوال الموجود من حيث هو موجود
ويطلبون الاحكام للموجودات على حسب تعليق الغرض العلمي بها
وهي الامور الى جهة والامور العامة متعلقة الغرض العلمي بالامور
الى جهة على وجه يكون هي محمولات لا ينقض ان يتعلق الغرض العلمي
بالامور العامة بل على ذلك الوجه قد مل **تمت** اه اعيانها
اني بيان التمهيد لان المذموم من فريقين احدهما افرار
الامور العامة عن علمه وثانيهما تقديم موقف الامور العامة على موقف
الامور الخاصة ولذلك ان ما ذكره الشارح رح انما يثبت الجزر
الدول فقط **قال** في الحقيقة بقديم العام على الخاص الى انتهى **قوله**
الى موضوعات هي ليقه اه اشارة الى ان في قوله موضوعات هي
مضافا محذوف وذلك لان الموجود والمعدوم اللذان هما
مستان من المعلوم موضوعات لطائفة من الامور العامة المعنى
الوجود والعدم وجه نظر لان جميع الامور العامة عارضة في
الحقيقة لهما فموضوعات التجميع فلهذا جاز الى تقدير المضاف
موجوبه ان غرض التجميع في الحقيقة لهما لانها في انفسها بالنسبة
الى الغرض قد مل **قوله** ولا ينبغى ان يثبت ان
الموجود والعدم موضوع لطائفة من الامور العامة وهي الوجود

والعدم ثبت ان الامور العامة هي المبادئ وهو باقى التحقيق السابق
 ونفرض الجواب ان المراد بالحروف ضايفات بين ما يصدق في علمه
 لا الصفات قد شافاة وانت حتميا فيه فان التوضيح لقسمة
 لمعلوم الى مورد في الوجود والعدم ولو كان المراد به لصدق على الموجود
 والعدم لم يكن للنفس معنى **قوله** لم يعلم معلوماه تبرز عن ريزاد
 الباعث على ان تصبغ المعلوم بما حق ثبته ان يعلم غير محتاج اليه لان
 الوجود ان العالمة تعلم الامور كلها باليقول بالكلية ولذا فان ان علم
 بعضها باليقول بالخصوص **قوله** ان العلم بالعلم المستفاد من قوله
 المعلوم قد اجازت لوال بقدر وسواء المعلومات بالكلية لان
 حقيقة استمداد المعلوم ونفرض الجواب تهاير للشيء به وفيه نظر
 لان العلم بالخصوص انما يقصص كون الشيء معلوما لو حصل ذلك انوصه
 الية للعلم به فذلك الشيء لا يلزم ذلك الجواز ان يكون الوصف معلوما
 ولا يجعل ان العلم به وحده انه من شأن الوصف ان جعل الية
 لملاحظة ذلك الشيء أمكن من شأن ذلك الشيء ان يكون معلوما
 وهو المراد والى هذا علم **قوله** يشمل المعلوم الذي تذكرك له ان مثل
 يجوز ان يكون الكلمة لمراد منها ما بين الموجود والمعدوم كما هو ان
 انما هي المشتركة بين الافراد الموجودة والمعدومة فدلنا ان المشتركة
 ما دام معدوم لا يسمى الاخرى انما هي اقلية فيه كنها لا يكون الحيوان
 انما هي كنها لا يفرق المعلوم به ثم اصطفاها ذلك ان نقول
 متى قولهم المعلوم بالكلية لم ير ادواته المعلوم بالانواع والية
 لتبرير قولهم المشتركة المعلوم الذي للكلية ثم حيث لم يقبل يشمل المعلوم
 لانه بالكلية فاضم فان قلت المعلوم بالانواع لا يغفل عن حسن

فرياد سعيد فصل في مكنون ذلك كنهه فلن اطلق اليك حيا نورا
 عندهم ممنوع كيف والكنه عندهم تمام المساوية المختصة والمشتركة
 والجحش سواء كان قريبا او بعيدا وكذا فضله ليس من هذا القبيل **قوله** فان
 عدم الممكن سابق اه ان قلب الوجود والعدم متساويان بالنسبة الى الممكن
 زاي الوجود والعدم ضروري ان لا معنى للممكن الا بما قسمنا معنى لقدم عدم الممكن
 على وجوده قلنا تقدم عليه باعتبار التحقق فان تحقق العدم متقدم على الوجود
 فان قيل العدم السابق للممكن ممكن فلا بد له من علته وهي عند المتكلمين عدم
 ارادة الوجود في الزمان السابق لما عند الحكماء وفضيل شكال لان علته وجود
 الممكنات عندهم هي الذات وعدمهم تمنع قلنا لا اشكال فيه عندهم ايضا لان علته ^{في} _{الذات}
 عدمهم هو عدم علته هي الوجود وعلته الوجود هو الذات عندهم من حيث انه علته
 الوجود فمعنى من حيث الشرط والمعدات وارتفاع الموانع ويجوز عدم هذا المجموع
 بل هو متوقف على ان الوجود لا يحتاج الى العلته **عند الكل قوله** وذلك بان
 يكون **الغير** هذا جواب سوال تقريره ان يقال ان اريد بتبعية الغيران الغير
 واسطر في العروض بان يكون هناك وجود واحد كان ثابتا للموصوف اوله
 وبذلك ذات ولبس حال ثانيا وبالعرض كان موجودية الحال **على سبيل** التجوز
 كما صرح به بعض الدليل من المتأخرين ان في جميع التصاقات بالعرض

بجواز آوج نتوجه ان السلوب التي يتصف بها الموصوف وجود معدومات على
 امر انقضاء ان وجود الموصوف نيت ايها على سبيل التجوز من جهة
 انقضاء عنه كما في الحال بعينه وان اردنا ان يثبت لنا البعد واسته في الثبوت
 بان يكون هناك وجود ان ثبتت احد نيت الموصوف وثبت الوجود على
 لكن ثبوت الحال بتبعية ثبوت الوجود للموصوف يلزم ان يكون الاول
 او اضا والمجتموع افتراضا الاول ودفع النقض بالسلب وقوله
 لكونها متحققة كانت للمرور والعدم الوجود وقوله انهم علمت لعدم الوجود
 ودقود واطلاق الصفات دفع القسم ثوبهم ما شئ عن الكلام سابق
 فانه كما قال فيها سلب القيام ورد عليه انها صفات فيلزم قباسها وكيف
 فيها سلب القيام فاجاب عنه بان اطلاق الصفات عليها على سبيل التجوز
 وقوله لم يتم لا يتحقق اعتراض على المقام **وراجع** ولو اعتبر تغايرها تنوع على
 التفاضل المجتهد حيث اجاب عن هذا اعتراض بانه فرق بين وجوده في الخارج
 له وبين وجوده في الوجود فيكون وجوده في الخارج ضروريا لوجوده في الوجود
 خارج الوجود فلا يلزم عرض التي لنفسه ورد عليه لا المجتهد بان الواصف
 لا يكون واسطة في التوسط فان العارض فيها متعدد الاصل اي لا بالذات
 ولا بالاعتبار فان وارتضاف فيها على سبيل اعيانها فيكونها بمعنى مثال

البحاس في الحقيقة المحسوسة كذا نقول عنه وايضا وجود الوجود عينه فعارض الوجود

المضاف عارض للمضاف اليه والوجود المضاف اليه عين الوجود العارض
لكرهه والمضاف به وجود الوجود فبشرط وروض اشش بنفوسه
التفكير **ف** فيه اشار اي في قوله لان صفة معدوم ان لا يكون
لا شتر اذ يقال لا يخرج كما في قوله لا موجودة ولا معدومة والاصل ان الفيد
الدليلين للبيان كما ان الفيد بين الاخيرين لا ضارح ولا يعان الفيد
لنحو المخرج صفة معدوم بالقياس الى خير فكان ان وليس بمعرفة بحسب البهترة

الفصل **ث** يفهم منه اي كلام المحقق ان التحقيق مرادف للبشوت حيث
هو البشوت عليه لقوله لا يتحقق في نفسه وهذا ثابت وقس عليه حال
والوجود واما التحقيق اعرف من البشوت فلذلك قابلية لقبوله وهو
المستأول للموجود والمعدوم المحكم وكذا اللون والوجود **ق** اذ عباره

بعض بهلكا المحركات العادية العقلية كميل من ياقوت وان ذي راين
ورجل راكب على فرس وعلى راسه قلنسوة بيضاء زرع كذا في العدم ان
قلت ادخال الاعتبار الى المحض لا يتوقف على ان يراى بقوله لا لا يتحقق له
في بغيره لا محقق لم في نفس الامر لا قوله في قوله لا لا محقق لم قلنا

الاضمار من المحض له بحقق في الذهن بعد اعتبار المعبر وفرض القاض
ولا بدخل فيه فان قلت المتغيرات الذاتية المتغيرة كذلك فليس ان لا بدخل في شئ
المتغيرات سواء كانت ذاتية أم غير في قوله لا تحقق له قلنا فرق بين المتغير
الذاتي وبين المتغير العقلي المحض وذلك لان الاول لا يحقق له اصلا كذا
ولا في نحتاج وتصوره انما هو بمحصول وجهه لا ذاته فيدخل فيه بخلاف التقصى
او العادى فان له محققا كجك الذات في الذهن لا يجب الوجه ضرورة ان
حاصل في الذهن عند تصور ذاته لا وجهه فلا يصدق عليه انه لا يحقق له اصلا
نعم لا يحقق له في نفس الامر ان قلت اذا كان له تحقق في الذهن كان له تحقق
في نفس الامر ضرورة ان كل متصور ثابت في نفس الامر فلا بد من هذا
والتي لا بد من كونه كذا في تحقق في نفس الامر ان يكون محققا
مع قطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فاض كما علمنا من العرفية بين
طلوع الشمس ووجود النهار فانها متحققة في نفس سواء فيهما
فارض اوله ان الفرض على قسمين انتراعى داخراعى والاول يحتاج في نفس
الامر الثاني لا يحتاج معه ولا شك ان من قيل الثاني فلا يكون موجودا
في نفس الامر وان كل موجود في الذهن فهو موجود في نفس الامر لان
كان

المذكور

ما كان موجودا فبعضه على الوجه الاول وادب اعلم وسمي ينبغي ان يعلم في هذا المقام
 ان هذا التقسيم على مذنب المستكلمين و هم يكررون الوجود الذي ينهي فكلوا
 واحد من اسوال و اجواب غير صحيح على اصلهم لانه مبني على الوجود الذي ينهي
 لا تحقق كشيء در الی الهم ما يكون فسادا و هو اما ان لا يكون تحققا
 بفعل ولا بالذات كان اوله تحقيقا اي با بعقل و بالذات كان اوله
 من الشق الاول لا بالذات يحقق له لا بالذات ولا باليتبع المحض كخروج من
 و تقسيم اما من الاول فله تحقيق بالذات كان داما من الثاني فله عدم تحقيق
 با بعقل و على الثاني ايضا بلزم ابو اسفا و هو انه لا يحقق شيئا كالحال
 لموجه من الشق اما من الاول فله تحقيق باليتبع كخروج من الثاني فله عدم
 التحقيق الذاتي بطلان قيد بند لا يفيد لم يلزم الواسط على المتأخرين
 اما على الاول فله ان اراد به نفس الوجود و يعلم منه ان المراد بالتحقق
 و عدله هو التحقيق با بعقل و عدله لا بالذات كان فله عدم اعتبار من المحض
 في الشق الثاني لعدم تحقق با بعقل و اما على الثاني فله ان المراد بقوله
 لا بالتحقق له هو التحقيق با بعقل و لا بالذات كان فله عدم اعتبار من المحض
 المحض في الشق الثاني ايضا لعدم التحقيق با بعقل بالذات كان فله عدم
 تحقيق عبارة احتشائي في فهم قوله فانه يقع ما قيل او القائل هو
 لفاضل محض و لقوله سؤالا ان السقيم ليس بخاصة كخروج الامر

و السقيم ليس بخاصة كخروج الامر
 و السقيم ليس بخاصة كخروج الامر
 و السقيم ليس بخاصة كخروج الامر

الخباله اي المحتضات العاديه كجبل من ياقوت وخرق من زبرجد و
 انسان ذي راسين وراكب فرس سعدهم من الثقلين واما عن المنفي
 الثابت فظاهر ان المنفي فلهذا عندهم ما وللمتنع منه الامور ليست
 بمستغاث داتيه و تقرير جواب بمحض ان المنفي عندهم ما وللمتنع
 مطلق بل ان ارد بالمتنوع اعم من ان يكون استاغنا عن رفق او با
 عبارة التركيب كان المنفي ساد بالمتنوع نشو له المركبات المتشابهه
 اعني يكون اقترانه ممكنه واما عن اعتبار التركيب بناء على ما
 لو ان التركيب لا ينصور حال العدم لان الثابت حال العدم هو البقاء
 و ان ازبد له بالكون استاغنا عن رفق كان المنفي اعم منه و كذا
 طلاقين و ارفع في كذا و لم يرد ان المنفي ان المراد بالمتنوع متشابهه
 و اعم من ان يكون ذاتيا او حادثيا او عقليا او اركابا اعم كونه من
 قبيل الثابت في داخل في المنفي ساد في السبع **قوله** و المعلوم انه جواب
 سؤال سقد رقرره ان تعويض كلشي رفته او سادى رفته و لا شك
 ان المنفي ليس رفعا للثابت و لا الثابت رفعا للمنفي فلهذا يكون احد
 من تعويض الاخر ذلك لان المنفي و الثابت كلاهما قسم من المعلوم فا
 لثابت هو المعلوم الذي له تحقق و تنفيذه و المعلوم الذي
 له تحقق تنفيذه و هو ليس من المنفي و لا ساد و لا كذا المنفي هو

المعلوم الذي لا يحقق له من نفسه الا معلوم الذي لا يحقق له من نفسه
 وهو ليس عين المنفي ولا ساء بابه وكذا المنفي هو المعلوم الذي لا
 لا يحقق له من نفسه فتنقيضه لا معلوم الذي لا يحقق له من نفسه وهو ليس
 عين الثابت ولا ساء بابه فلا يكونان تعريض وتقرير الجواب ظاهر
قوله لان الادراك خاص به المحقق ان الادراك عام ايضا ليس سببا في
 مفهوم المشتق لكن المنفي حصل للاسرها خاص بالمنفي لكفا ثبته في اثناء
 المدعى مع ان ابن الخا صرح وذهب الى ان المشتق يدل على ذات ما
 متفق عليه في مجدها اشتقاق وذلك الذات بطلت لم تحق لها صفة معينة
 ولا يدل على خصوصية الذات عن كونها شيئاً او غير **قوله** وقدر
 المعلوم ٤٠ ايضا دفعه وقل قد روي ان المقسم في تعين اشياء الى
 الثابت والمنفي هو المعلوم فثبت ان يكون المقسم متغيرا في قسمه
قوله لا يقتضي ذلك اي اعتبار في القسمين **قوله** هذا بالنظر
 يعني تفصيل الاقسام بثلاثة كما ذكر في الشرح بالنظر الى التقسيم
 الاول والثاني والثالث في القسم الثاني فتفصيل اخر ذكره الشيخ وليس
 اراد ان كون ادغام ثلثة اشياء بالنظر في الاول والثاني والثالث
 يقسمه حاصله انه كل ان التقسيم الاول واحد قسميه مشتمل على قسمين
 لكن المقدم بقسميه لثلاثة منهم كون قسميه القسمين من ثلثة ذلك التقسيم

الثاني انما يشتمل على قيمتين على قسمين لكنه لم يغيره اقرارا من النواهي
 كوز في عبارة المحسن **رحم** وذلك لان المحقق جواب سوال تقرير
 انه لم يظفر في الاحتمال الثاني تناول اثبات الوجود والحق بل بالظفر
 تناول المحقق لهما **رحم** وذلك لا يعلق على الوجود بل انما يطلق عليه
 اثبات مطلقا وليس قسما من المعنى حقيقة التناقض اه يعنى
 لا يعتقد ان على شيء واحد لا في الذهن ولا في الحال **رحم** ان شئت
 بتقسيمه اه يعنى ان المراد في تقسيم الوجود الى اق فيه هو تقسيم الموجود
 الى اق فيه هو تقسيم الموجود المطلق لا مطلق الموجود واعلم انه اذا
 اجعل الشيء قسما من شيء كان المراد بالشيء الادل مطلقا واد اجعل
 مقسما له كان المراد به الشيء المطلق وده صانعا كلية سبب
 تحقيقها ان اشار اليه **رحم** فان المميز في سوار كراه وذلك لان
 المقسم لا يخلو ان يكون واحدا بطبيعة لان التقسيم احدث الكثرة في الوجود
 الواحد منهم فيجب ان يوجد من حيث العموم والادلة في فان الوحدة البتة
 مستبقة فيه واما مطلق الشيء فلا يميز فيه شيء من الوحدة والكثرة
 بل هو مشترك على جميع الاعتبارات فهو واحد بالوحدة المبهمة التي هي
 المطلق **رحم** لا سيما على الكثرة الالهية فذلك في سوار ان تقسم جنس
 المعنى ويكون با محقق نوعه كما في تقسيم المقدار الى المشرك والمشتواطي

في قوله انما يشتمل على قيمتين على قسمين لكنه لم يغيره اقرارا من النواهي
 كوز في عبارة المحسن **رحم** وذلك لان المحقق جواب سوال تقرير
 انه لم يظفر في الاحتمال الثاني تناول اثبات الوجود والحق بل بالظفر
 تناول المحقق لهما **رحم** وذلك لا يعلق على الوجود بل انما يطلق عليه
 اثبات مطلقا وليس قسما من المعنى حقيقة التناقض اه يعنى
 لا يعتقد ان على شيء واحد لا في الذهن ولا في الحال **رحم** ان شئت
 بتقسيمه اه يعنى ان المراد في تقسيم الوجود الى اق فيه هو تقسيم الموجود
 الى اق فيه هو تقسيم الموجود المطلق لا مطلق الموجود واعلم انه اذا
 اجعل الشيء قسما من شيء كان المراد بالشيء الادل مطلقا واد اجعل
 مقسما له كان المراد به الشيء المطلق وده صانعا كلية سبب
 تحقيقها ان اشار اليه **رحم** فان المميز في سوار كراه وذلك لان
 المقسم لا يخلو ان يكون واحدا بطبيعة لان التقسيم احدث الكثرة في الوجود
 الواحد منهم فيجب ان يوجد من حيث العموم والادلة في فان الوحدة البتة
 مستبقة فيه واما مطلق الشيء فلا يميز فيه شيء من الوحدة والكثرة
 بل هو مشترك على جميع الاعتبارات فهو واحد بالوحدة المبهمة التي هي
 المطلق **رحم** لا سيما على الكثرة الالهية فذلك في سوار ان تقسم جنس
 المعنى ويكون با محقق نوعه كما في تقسيم المقدار الى المشرك والمشتواطي

والمنفرد

والمنقول والمجى وعرضا ان الكلمه والاداءه لا يكونان علمين
 ولا متواطئين ولا متكابين فيوجد ذلك المحبس لا بشرط شي على الوجود
 الاداءه لا يكونان علمين الاول اجتناب مطلق الشئ متى يصح استناد
 احكام التواضع اليه وامادك السورع المقم بالحقيقه فهو باوجودنا للمع
 والاطلاق كى هو المعروف بانه التناقض الذى يترادى فى بادرى
 انظر بين كلاسى المعنى شيئا وفى خاشية الهندى حيث قبل
 مطلق المعرفه مقسما لا اعرفه المطلق **م** لا يقال اه **م**
 اعراض على تعين الحكماء فافهم قسموا المحسرات ان يعلم الى ما لا
 محقق له والى له محقق وحاصله ان ما لا محقق له ليس بالمعروف
 المطلق لا يصح ان يجعل قسما منه لان اسكان العلم يستلزم
 اسكان التحقق كيف وتعم التحقيق ببرائته كى ترى وادراك ان
 المعدوم المطلق ما لا تحقق له لا فى الذهن ولا فى الخارج ولا يدخل
 حيزها يمكن ان يعلم وانت تعلم ان هذا الاعتراض يدل صريحا على
 ان قوله بوجوب يتعلق بالمعنى لا بالنفى اذ لو يتعلق بالنفى لم يمتنع
 به ان الاعتراض اصلا **م** المعدوم المطلق الذى كان معدوما
 بما انما قيده بذلك لعلنا بناقش فى تقرير الاعتراض بليق
 الا مكان فافهم **م** لا نقول خالصا ان المراد بالعلم فى قوله ما يمكن ان يعلم

علم الشيء بالوجود وهو مستلزم حصول وجه الشيء في الذهن
دون نفس الشيء والقرينة على هذه الرادة قوله الشاهد
ولوا اعتبار فانه في مراد خال العلم بالاضد والعلم بالمتنوع
وفي هذا الجواب بحث وشكوان في علم الشيء بالوجود ما لم يحفل
الوجه الآلة للملاخضة ذلك الشيء لم يكن ذلك الشيء معلوما
وإذا جعل الوجه الآلة للملاخضة ذلك الشيء كان ذلك الشيء
مستحوا ولا معنى للتحقق الذهني ان هذا جوابه ما يدكر في
علم التفصي عن اشكال المجازيل المطلق وتحقيق المقام
ان العقل ربما يقيم شيئا معلوما مقام الشيء المجهول و
يلا خطبه ويجعله عنوانا لذلك الشيء المجهول حتى ان الامام
العامة يشهد الى انه هو وهو بالحق بمراد بعينه من
استقل وبها من حيل القوة العاقلة اذا عجزت عن تعقل
بعض المعقولات ولا يلزم ان يكون الاحكام الواردة
على العنوان كاذبة بالنسبة الى المعنوي لان هذا
القول يخص الى المعنوي بذلك العنوان على غير وجه
ايها ما صادقتا كل فانه رقبو وبالشمائل صفاق ولعل
قوله في خاتمة الحاشية اشارة الى ما ذكرناه فاقم قوله فان

قيل نه اعتراض على المعاد واصله ان ما ذكره في لزوم الموضوع
 الخارجي وهو ما انجاز ^{عن} غيره بهوية شخصية تصديق على الموضوع
 الذهني ايضا ضرورة ان كل صورة تحصل في الذهن يكون
 مكتوبة بعوارض مختلفة فيكون متمايزة بهوية شخصية عن
 غيره بل عن ذلك الشيء الذي حصلت منه وعن صورة
 اخرى له حاصلة في ذهن اخر فليزوم ان يكون الصورة
 المذكورة من الموجودات الخارجية وقوله قد تقر عنهم
 تأييد بقوله ممتازة عن ذلك الشيء وقوله وان الموضوع
 متضمنة للمشخصات تأييد بقوله وعن الصورة التي صلة
 منه في ^د ^ر ^س ^ا خبر من جملة المشخصات التي تختلف
 ان الشخص من فرع الوجود او عينه فمنهم من ذهب الى ان
 ومنهم من ذهب الى الثاني واذا كان الموصوف من جملة
 المشخصات فليس له اجتماع المتشابه في محل واحد لان
 التماثل يقتضي الاثنينية والامتياز والاثنيتة عند وحدة الموضوع
 مما لا يعقل وعند اتحاد الموصوف فالشخص هو الزمان عندنا
 قلناه حاصل الجواب انه يجوز ان يكون للشئ وجودان
 في كلا السمانين لكن احدهما لا يكون متشابه للآخر

والا فربخه وحده فالوجود الكازمي في ترتيب الالثار كما قرره
 السيد قدس سره في العلم في مواشي المطالع وقرره المحامي
 المحقق الداني في لوازم الالثار في مواشي القديسة والصورة
 المحاصلة في الذهن لها وجود ان في باعقل نفسها ومبانيها
 القائمة بالذهن من الموجودات الخارجية هي حاصلة بنفسها
 لا بظليها يترتب عليها الالثار من كونها صورة علمية سيدة
 للذات ف والطير وولي بالسنه الى الشئ من حيث
 هو هو علم حصوله وصورة ذهنية له حاصلة بظليها لا بنفسها
 فلا يترتب عليها الالثار فوجود الالول يحدو والوجود الخا
 رجى يعني الالحدود من الوجود التي تترتب على ترتيب الال
 ثار والالحدود التي يفي الالحدود منه كترتب في عدم
 ترتيب الالثار والوجود الخا رجى الحقا بل للذهني يظليها و
 الالحدود بنفها اي لا بواسطه صورة فان لم يتبين يكون
 حضور الالثار فربخه من ان علم النفس بذاتها وصفاتها
 الالحدود علم مفهومي وسبائي تحقيق ذلك اس السبع
 حذو الالحدود الخا رجى يفي بل هو الالحدود الخا
 رجى الالحدود الالحدود الخا رجى الالحدود الخا رجى الالحدود الخا رجى

الالحدود

حذو

وهذا المعنى متحقق في الصورة الحاصلة المكشوفة بالبعوارض
 الذئبية وانما قال بخبر الوجود الخارجي لان الموجودات
 في الدف العلم لا يكون موجودا بتوسط الذهن لا على
 سبيل موضوعية له كالكميات ^{النفسانية} ولا على سبيل ظرفية له كالصور
 الحاصلة بل ما يكون خارجا عنه اولا لان المراد بالاثار وال
 أحكام هذه المخططات لا شيء من العوارض الذئبية المختصة
 بغيره **ففيه قوله** وجاز ان يكون للشيء وجودان ٥١
 فان قلت هل يجوز ان يكون للشيء وجودان خارجيان كذلك
 تلك على قياس الوجود بين الذميين قلت لا لانه لا يجري
 في الموجودات الخارجية بالنظر الى العوارض التي رتبته فان التعرّف
 انما هي في طرف الذهن والخارج فيه فلهذا محض اللبس الى
 انما يوجد الوجود الشئ في من قبيل الوجودات الخارجية
 مثل ذلك **ففيه المصنف قوله** وبهذا يظهر ان هذا القول

والجواب ^{يقول} أن ما ذكره الشارح من المحصرين في قوله
فإن الذهن لا يدرك إلا امر الكل بما وقوله فالوجود فيه لا
يجاز عن غيره إلا بحسب الماهية الكلية ليس على ما ينبغي أن
الصورة الحاصلة في الذهن المكشوفة بعوارض الدنوية من جهة
عن جميع ما عدا الكل مرفكون بفرقته مدركه للذهن ولو سلم
أن الذهن لا يدرك إلا امر الكل فما شك أن له بحسب
وجوده في الذهن فهو تية لشخصية والداعلم قوله ضرورة أن
المدرک لا اشتد في أن مدرک التعلييات والجزئيات
المجردة والماضية في الاشياء الذات بنية هو ما يشار إليه
بأنه ما أنت اعني النفس الباطنة كي يستدبر الصورة
القطرية ولا لا اشتد في ان الجزئيات المجردة انما
يترسم في النفس ادلا بالذات بل لا توسط الا لانت وانما الد
الا صدق في ان الجزئيات السادية هل يرسم كذلك في ^{الذات}
الذات ^{بشأن} هنا الا دلي في الحواس على طريق حصول الصورة
المرتبطة

الشيء في اشارة الى مقتضى ان الجبر نعم ان النفس غير متغيرة
 بما في مذهب المحققين اشارة في موضع قد لهم ان الجبر نبات
 اصل السادة تدرك بواسطه المحسوس لم يذب احد الى ان
 المحسوس البعد مذكرة اول او ثانيا **قوله** وان ما لا يشعر
 بذاته عطف على قوله ان الى رك فهو كالدليل للمعطوف
 وهذا الدليل قد ذكره الشيخ في شفاء والشيخ شهاب الدين
 المقتول في كتبه في مواضع عديدة وهو ظلال المحسوس للملم

تسوية **قوله** لم يشعر به **قوله** فان قلت المحسوس الذي
 الذي لا يشعرك اه حاصله ان مدار الوجود الذي هو عدم ترتيب الاشياء
 وهو متحقق في الصورة الخبرية الى صفة في القوى القاهرة
 فله وجه تسميته القوى بالباطنة وقوله قال الشيخ في شفاء
 اي تأييد للموال ودفع ليقول من قال ان كون مدركات
 المحسوس الظاهر موجودات ذميمة فربما ردراكها وانما

ان لبيت مذكر كنه و انت حيران فكل واحد من السؤال
وتابعه والفتح بمكان اما السؤال فلهذا ان كان عدم ترتيب
الاثر اثار مقتضيا لكون الشيء موجودا في الدنيا كانت
الصورة السامعة من المتقدمة من المظهر عند الله تعالى

حين كونها في اشراق النور التي كانت في الهواء قبل الو

صول الى الرطوبة الجليدية من الموجودات التي لا تعدم
ترتيب الاثر عليها مع انه لم يذب اليه احد من العقلاء

والسفناء ورواياتهم فلان خلق اشقاء قد صرح في حواش
عديدة منه بان ادراك بطريق الانتقاش هو الحسنة

فحسنت واستدل علمية بالذات لو كانت النفس مذكورة للصورة
بالبريق الانتقاش لو كانت الصورة الجليدية بين الصورة
المتشعبة عند الانصاف في الرطوبة الجليدية يدركها نفس صور
تبين الانتقاش فيها في الجليدية وهو معلوم انه انتفا

قوله فالحس يأخذ الصورة اه اراد بالحس الظاهر الحس المشترك
 والالم يصح قوله مع لواحقها ونحوه مع وقوع نسبة بينهما اذ ان
 لت ~~الظاهر~~ اه كما لا يخفى وهذا ينبغي ان يورد على هذا التماس
 من انه يجوز ان يراد بالحس الحس المشترك فلدنم التماس
قوله مدركات الحس اه حاصله ان مدركاتهما حال الاصل ^{من منطوقه}
 في الحس المشترك فانه يأخذ الصورة عن المادة حال كونها عند الحس
 واتمس الظاهر الله للاخذ فاذا زالت تلك الحالة زالت الصورة عن
 الحس المشترك وحصلت في الخيال الذي هو قرة للمدركات
 المحسنة فالادراك بتوسط المحواسن الظاهرة عبارة عن انطباع
 صور المحسوسات في الحس المشترك فلذا بقية القوى بالباطنة
 قيل فيهم بحث لان حضور المدرك ووجوده عند الحس الظاهر يكفي
 في الكشف كما هو مذهب الاشراقية حيث ذهبوا الى ان الارصاد
 مشد على صورته بلعبية حضور المدرك عند الباصرة عن غير انطباع
 صورة منه في شيء من الحواسن والحواسن ان البرهان لا يسلخ عن هذا
 لقول الله تعالى ان الجدة انية ما كانت ووجوده مبرأ لم يكن عالمة
 بدواها ولا يفرق وان العلم من شأن الموجود فالعقل بنفسه كما
 الحق تعالى وتقدس وكما لمجردات السالمة ورسا فله عند انقال

بها فالمتصور غير لا من المحسوس
وان كانت حاضرة عند المحسوس
الظاهرة لكنها ثابتة عند
بلا واسطة في القوى الباطنة هي محال الا لطباع الصور
الموجبات المأذون لم يكن مبصرا قدير **قوله** انما ينطبع في
الحس المشترك اه قبل فبيحت لان انطباع الصورة في الحس
المشترك انما هو على سبيل الاستقرار وما اراد بطباع على سبيل
الاشتقاق والمحصل فيه متحقق في الحس لظاهره مجمع الصور
ايضا فاسوال باق مع شي زبد وانت تقدم ان هذا لا يريد على
فمرنا الجواب **قوله** فانه ياخذ الصورة بهذا التوجيه يقول الشيخ قاسم
الحس ياخذ الصورة اه وحاصله ان المراد بالحس هو الحس
المشترك ونزول الصورة عند انتقالها الى الخيال **قوله** واذا

ازالت اه يعني اذا زالت حالة الارصاد وان كانت المادة حاضرة
فحينها عند الحس الظاهر ينطبع ذلك الاخذ لا تشقاق شرط و
يحصل تلك الصورة في الخيال ويحصل له هناك تميز اخر على
تلك العلامة الوضعية بالتمسك الى المادة الخارجية
وان كانت كمنظور بلواحقها من الشكل واللون مثلا ومن بينها

بظهور

يفهم ان حضور المادة الخارجية ~~والتي كانت عند المحس~~
الظاهر كما انه بشرط الحوادث ~~التي تسمى~~ في الحس المشترك ~~والتي~~
واحدة كذا لك شرط لبقايتها فافهم ~~فان~~ ذلك
ان تقول ~~في~~ جواب التفضل لمورد بالجزئيات
المرتبعة في القوي الباطنة والظاهر انه كما هو جواب
عن التفضل بتلك الجزئيات كذا لك جواب عن التفضل بال
اجاب ايضا وذلك لان معنى التفضل بالواجب على ان
المبدأ من قوله فان ~~ان~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~هو~~ ~~قوة~~ ~~اه~~ ان يكون
لهوية سفايرة للمبتنية وهوية الواجب لقوة عندهم فلا يكون
سجيا ~~من~~ ~~غير~~ ~~هوية~~ ~~سفايرة~~ ~~للمبتنية~~ ~~وهو~~ ~~مستدفع~~ ~~بإرادة~~ ~~بذا~~
بمعنى ~~عن~~ ~~الهوية~~ ~~كما~~ ~~لا~~ ~~يخفى~~ ~~على~~ ~~من~~ ~~له~~ ~~ادنى~~ ~~مسكنة~~ ~~المراد~~ ~~بإ~~
لتهوية اه حاصل ~~بذا~~ الجواب ان المراد بالهوية ~~شخصية~~ ~~في~~ ~~لغير~~
الموجود الخارجي ~~فهو~~ ~~مستغنى~~ ~~بها~~ ~~فرض~~ ~~الا~~ ~~شتر~~ ~~ك~~ ~~على~~ ~~وجه~~ ~~الا~~
جميع ~~بأن~~ ~~بذلك~~ ~~في~~ ~~الجزئيات~~ ~~الحاصلة~~ ~~في~~ ~~المحواس~~ ~~كقوة~~ ~~الشتر~~ ~~كما~~
على وجه البدئية وان امتنع على وجه الاجتماع فعلى هذا ~~الموجود~~
بذلك ~~بمعنى~~ ~~على~~ ~~شأن~~ ~~احد~~ ~~بها~~ ~~ان~~ ~~لا~~ ~~يكون~~ ~~له~~ ~~هوية~~ ~~اصلا~~ ~~وهو~~ ~~الكلية~~
لحاصل في العقل والثاني ان يكون لها هوية ~~بها~~ ~~فرض~~ ~~الا~~

عنه

الاستدراك على وجه الاستدراك ^{نقطة} والبيان بالحيث
 الحواس بخلافها على وجه ^{نقطة} بدلتها وان استخرج على وجه
 اجتماع عقل ^{نقطة} ~~بذلك~~ ^{نقطة} ~~على~~ ^{نقطة} ~~فحين~~ ^{نقطة} ~~وذلك~~ ^{نقطة} ~~ان~~ ^{نقطة} ~~لا يكون~~
 بهنود اصل ^{نقطة} ~~منها~~ ^{نقطة} ~~الكل~~ ^{نقطة} ~~الخاص~~ ^{نقطة} ~~في العقل~~ ^{نقطة} ~~والنفس~~ ^{نقطة} ~~ان~~
 يكون لها بنود ^{نقطة} ~~بفتح~~ ^{نقطة} ~~ها~~ ^{نقطة} ~~فرض~~ ^{نقطة} ~~الاستدراك~~ ^{نقطة} ~~على~~ ^{نقطة} ~~وجه~~ ^{نقطة} ~~الوجه~~ ^{نقطة} ~~مع~~ ^{نقطة} ~~فصل~~
 وهو الخيرات ^{نقطة} ~~الخاصة~~ ^{نقطة} ~~في~~ ^{نقطة} ~~الحواس~~ ^{نقطة} ~~كذا~~ ^{نقطة} ~~تقل~~ ^{نقطة} ~~عنبر~~ ^{نقطة} ~~فان~~ ^{نقطة} ~~قلت~~
 الصورة ^{نقطة} ~~لن~~ ^{نقطة} ~~يزيد~~ ^{نقطة} ~~في~~ ^{نقطة} ~~خيال~~ ^{نقطة} ~~زيد~~ ^{نقطة} ~~شدة~~ ^{نقطة} ~~من~~ ^{نقطة} ~~حيث~~ ^{نقطة} ~~هي~~ ^{نقطة} ~~مع~~ ^{نقطة} ~~قطع~~
 التفرع ^{نقطة} ~~عن~~ ^{نقطة} ~~البدور~~ ^{نقطة} ~~ارض~~ ^{نقطة} ~~الحاصل~~ ^{نقطة} ~~لها~~ ^{نقطة} ~~في~~ ^{نقطة} ~~لك~~ ^{نقطة} ~~الخيال~~ ^{نقطة} ~~ينطبق~~ ^{نقطة} ~~على~~ ^{نقطة} ~~لك~~
 الصورة ^{نقطة} ~~في~~ ^{نقطة} ~~أي~~ ^{نقطة} ~~خيال~~ ^{نقطة} ~~يحصل~~ ^{نقطة} ~~على~~ ^{نقطة} ~~سبل~~ ^{نقطة} ~~الاجتماع~~ ^{نقطة} ~~فيلزم~~ ^{نقطة} ~~من~~ ^{نقطة} ~~ذلك~~
 كلية ^{نقطة} ~~مدرجات~~ ^{نقطة} ~~الحواس~~ ^{نقطة} ~~قلت~~ ^{نقطة} ~~لا يلزم~~ ^{نقطة} ~~ذلك~~ ^{نقطة} ~~لان~~ ^{نقطة} ~~مساواة~~ ^{نقطة} ~~الكلمة~~
 وجوب ^{نقطة} ~~ان~~ ^{نقطة} ~~يتطابق~~ ^{نقطة} ~~على~~ ^{نقطة} ~~الا~~ ^{نقطة} ~~عيان~~ ^{نقطة} ~~الخارجية~~ ^{نقطة} ~~تتحقق~~ ^{نقطة} ~~كانت~~ ^{نقطة} ~~او~~ ^{نقطة} ~~متفردة
 على ^{نقطة} ~~وجه~~ ^{نقطة} ~~الاجتماع~~ ^{نقطة} ~~ف~~ ^{نقطة} ~~تفضل~~ ^{نقطة} ~~ان~~ ^{نقطة} ~~مدرجات~~ ^{نقطة} ~~اه~~ ^{نقطة} ~~توضي~~ ^{نقطة} ~~ان~~ ^{نقطة} ~~الترتيب
 المدرجات ^{نقطة} ~~بالحواس~~ ^{نقطة} ~~مرتبة~~ ^{نقطة} ~~في~~ ^{نقطة} ~~الترتيب~~ ^{نقطة} ~~فمن~~ ^{نقطة} ~~الا~~ ^{نقطة} ~~ضاس~~ ^{نقطة} ~~س~~ ^{نقطة} ~~خر ^{نقطة} ~~يد~~ ^{نقطة} ~~من~~ ^{نقطة} ~~عاب
 الماد ^{نقطة} ~~الخارجية~~ ^{نقطة} ~~وفي~~ ^{نقطة} ~~التنزيل~~ ^{نقطة} ~~خر ^{نقطة} ~~يد~~ ^{نقطة} ~~اف~~ ^{نقطة} ~~عن~~ ^{نقطة} ~~لك~~ ^{نقطة} ~~العلية~~ ^{نقطة} ~~الوضعية~~ ^{نقطة} ~~التي~~
 بشهاد ^{نقطة} ~~من~~ ^{نقطة} ~~عقل~~ ^{نقطة} ~~القوة~~ ^{نقطة} ~~الخالصة~~ ^{نقطة} ~~بالنسبة~~ ^{نقطة} ~~لها~~ ^{نقطة} ~~المادة~~ ^{نقطة} ~~الخارجية~~
 اذا ^{نقطة} ~~الصورة~~ ^{نقطة} ~~المكتوبة~~ ^{نقطة} ~~بالحواس~~ ^{نقطة} ~~بعضها~~ ^{نقطة} ~~تمثل~~ ^{نقطة} ~~في~~ ^{نقطة} ~~الخيال~~ ^{نقطة} ~~مع~~ ^{نقطة} ~~غيرها~~~~~~~~~~~~

المادة عن المحس وفي التوهم يريد افراد مدركات الوهم معان
 غير محسوبة محتضنة باشي الجزئي الموجود في المادة وفي العقل
 لا يوجد تام تيزع الفواشي واخذ جواهر الماهية من حيث هي هي فنت
بر وبعد اللبث واللبث اي بعد السؤال المصدر بقوله فان
 افلت والجواب المصدر بقوله ولك ان تقول قوله عرفت
 جواب عن النقص بالجزئيات المترتبة في القوي الباطنة **تقرير**
 ظاهر **قوله** لا يخفى ان المعنى زاه **هـ** اعترض على شارح وحاصله ان
 هذا الجواب انما يتم لو كان الموجود الذي رضي شحازا في طرف الخارج
 بهوثة شخصية الي الماهية في ذلك الطرف مع انه بس كرك
 سوار كانت الهوثة الشخصية خارجة عن الحقيقة الشخصية كالهو
 المحفية نفس او داخله فيهما اي جزئها عقليا منها كما هو عندنا غيرهم
 لان الضمائم اشى الى اشى سهلزم ان يكون اشى المنقسم اليه مشقة قبل
 ان يضمم قبله كانت الهوثة الشخصية منضمة الى الماهية لزم ان
 يكون اشى المستلهم الى اهية مشقة قبل الضمائم وهو بطل

مع ابن أبي العيص اه. فراض افر على الشرح بمثل
ان قوله ان قوله بل المني زفي الخارج بانه هو له شخصية الخارج في
الذات لا على وجه نفهم فيه شخص الى بانه نفس في ان الهوية الشخصية
اي الشخص للموجود انما رجب عين الهوية الشخصية للموجود الاله
بني مع الهم متفقون على ان اختلاف الوجود بينهم متلا
الشخص وذلك انما في هذا الجواب انما اول فلان
في المحاور المتبادر من قوله وان انما زمع ذلك عن غيره ان
يكون الى بانه والشخص المنى من المستبين متعاضدين با
لذات ولا شك انما لبس بمغايير في الواجب بالذات
بل بالاعتبار قد يصح هذا الجواب واما الثاني فلان المتبادر
من قوله وانه هو الموجود الذي ان لا يكون منى زابوية شخصية
في الطرف كان ولا شك ان مدركات الحواس منى زابوية
نفسهم اليها في الخارج قد يصح هذا الجواب ايضا
اراد بالعدم المطلق اه جواب سوال تقديمه ان معنى الجواب

هو ما يقبل العدم لذاته يصدق على الزمان فمجب ان يكون
واجبا بالذات مع انه ممكن وتقرير الجواب ان المراد بعدم قبول
العدم المطلق اى جميع انحاء العدم من اسبق واللاحق
والزمن لا يقبل نحو اختصاص العدم ^{عن} العدم المطلق فقط
قال في الحاشية العدم المطلق اى نفس العدم ^{الطلق} حيث هو في
الواجب بالنظر الى ذاته متمتع كما ان الوجود المطلق المقتضى
له ضروري بالنظر الى ذاته بخلاف الزمان فان كلاً من الوجود والعدم
بالنظر اليه بنفسه وبالله يمكن فهو محقق العدم ولا محقق
العدم وهما خارجان عن نفس الوجود والعدم قفورية صورية
الوجود والعدم في الممكن لا يثبت في الممكن وارتياجه فيهما محتمل
اى في فعل الامكان مقتضى الذات كالوجوب ^{لان الله}
^{هو الممكن} عبارة عن سلب الضرورة اليتيمية عن الذات بان يكون
ان شاء وعن الذات صفة للضرورة لا عن سلب الضرورة الذاتية
عن الذات بان يكون انت ^{عن} الذات صفة لسلب وما يفهم

من نفية المسكن بقوله لئلا يكون مكانا في حدوده ولا في جوارحه
هو الآخر كمن لا يحصى ضرورة بعض الأماكن بحاج الوجوب بها
بغير حاجة يجوز أن يكون مكانا في حدوده ولا في جوارحه
مكان عبارة عن سلب الثاني لكونه شخصي ذاتا المسكن فلا
يحتاج ما يقال أن عوض الشارع ببيان الواقع فإن ثبت المكان
لكم في الواقع لذاته وكونه مفهوما عبارة عن سلب الأول
فكما قيل إلا أن يقال إنه إشارة إلى جواب يدفع المسألة
أخذ كوزة حاصلة لا تختار أن المكان عبارة عن سلب الثاني
وتستع عدم حاجته المكان مع الوجوب بالضرورة استناع بالضرورة
على ذلك التقدير وتقرير أن الضرورة المطلقة في تعريف الأول
مكان هي الضرورة الناشئة عن الذات فيكون معنى سلب الضرورة
الناشئة عنها سلب الضرورة الناشئة عن الذات سلبا ناشئا
عنها ولا يمنع أن المكان بهذا المعنى يحتاج الوجوب بالضرورة
منه في ذلك لأن الضرورة التي هي متعلقة بالسلب لو كانت مطلقة



غير مخصوصة بالذاتية لم يتحقق الا في مكان واحد لا في مكانين ولا في غيرهما
خلف لتحقيق الا مكان الذات في ذاته ^{واعتد} عليه بان البرورة بينهما مساوية
للموجوب ^{من} الشئ الواحد بل تقتيد لذاته فلا يكون هناك ضرورة
ناشئة عن الذات فيلزم على تقدير جعل الا مكان عبارة عن السلب
الثاني ان لا يحتاج الوجوب بالبرورة غير تجري فيه على ان غرض المصنف في
هذا المقام بيان تقابل كل واحد من الوجوب والممكن والمحتلج فالواجب
المذكور ^{في} تقابل للممكن والمحتلج فلا يكون الا الواجب لذاته
ضروره انه غير تجري معساو بالجملة لا يصح ارادة سلق البرورة واللازمة
بل الذاتية فقط ^{الساح} اذ لا يمكن بالبروقيل عليه اذا اعتبر ^{واجب}
من حيث الاضافة الى ممكن ككونه مبدءا لمشدد كان بهذا الاعتبار
ممكن بالبرور ^{انه} واجب لذاته فقد تحقق الا مكان بالبرور في الواجب بالذات
على مشوار التحقيق ابوجوب بالبرور والاستماع في الممكن بالذات وحيث علم
بان ما يجب للواجب من هذه الخشبة ^{بما} وجوداته بذاته نعم لا يجب وجوداته
المنقولة ^{بما} الخشبة وهو غير واجب بذاته فمبني واجب بذاته لم يضر ممكن بالبرور بخلاف
الممكن اذا صار واجبا بالبرور او متمنعا فان الممكن الماصو مع وجود الصلة

بالذاتية لم يتحقق الا في مكان واحد لا في مكانين ولا في غيرهما
خلف لتحقيق الا مكان الذات في ذاته
للموجوب الشئ الواحد بل تقتيد لذاته فلا يكون هناك ضرورة
ناشئة عن الذات فيلزم على تقدير جعل الا مكان عبارة عن السلب
الثاني ان لا يحتاج الوجوب بالبرورة غير تجري فيه على ان غرض المصنف في
هذا المقام بيان تقابل كل واحد من الوجوب والممكن والمحتلج فالواجب
المذكور في تقابل للممكن والمحتلج فلا يكون الا الواجب لذاته
ضروره انه غير تجري معساو بالجملة لا يصح ارادة سلق البرورة واللازمة
بل الذاتية فقط
من حيث الاضافة الى ممكن ككونه مبدءا لمشدد كان بهذا الاعتبار
ممكن بالبرور انه واجب لذاته فقد تحقق الا مكان بالبرور في الواجب بالذات
على مشوار التحقيق ابوجوب بالبرور والاستماع في الممكن بالذات وحيث علم
بان ما يجب للواجب من هذه الخشبة بما وجوداته بذاته نعم لا يجب وجوداته
المنقولة بما الخشبة وهو غير واجب بذاته فمبني واجب بذاته لم يضر ممكن بالبرور بخلاف
الممكن اذا صار واجبا بالبرور او متمنعا فان الممكن الماصو مع وجود الصلة

لا يجب وجود ذات وهو ممكن بالنظر الى ذاته فقط صارت نفس ماضية
 ممكن بذاته واجبا لثبوت وجوده عليه بانه اذا كان الممكن الماضود مع وجوده
 واجبا فمفروض الوجوب اليزيضي هو الذات مع وجوده العلة اذا كان يقيد
 داخلية او الذات مع الاضافات لم يكن القيد داخلية وعلى التقديرين
 مختلف مفروض الوجود الذاتي مع ^{مع وصف} الوجوب اليزيضي دللنا اقل في
 الفرق بين المشروطتين ان في المشروط الوصف يكون مفروض
 البهرة بالقياس الى مجموع الذات مع الوصف والحواس ان الوجوب
 بالغير كان موجودا عطفاً بان مجموع الذات مع وجود العلة او مع نسبتها
 ليست موجودة تعنيا بل التحقق ان مفروض الوجوب هو الذات من حيث
 هي وجود العلة شرط له وكذلك في المشروط الوصف يكون البطل
 لتتركب الاصناف ضروريا بالذات الكليات من حيث هي لكن وصف
 الكليات بشروط ضرورة بثبوت التحرك ^{للذات} لا انما يترجم الى وصف الوصف
 المتحرك بان يجعل اسلب محموله جواب سوال فقد تقرير به انه
 لا يجوز ان الوجود كان عبارة عن احب الثاني لان اسلب فيه بسيط و
 اسلب بسيط لا يجوز تقييده بالضرورة والله ضرورة او غيرها من الجهات

لكن لا ينبغي استلزام ان يكون الاشياء الاول نحو تحقيق السلب
 الاول لا يحقق له اصلا ولهذا قيل ان السلب في السالبة المرفوضة
 كجند للمنفى اي لا يخاب والمنفى اي السلب بكذا مقفولة هذه الاشياء
 اولى في الاستغفار فاجاب بقوله بان يجعله لكن الخارج
 اه هذا اعتراض على قوله الا ان يقال وبيان للضوء المفهوم
 من كلمة الا وحاصل ان الا مكان خارج عن المحضر العقلي هو عبارة
 عن السلب البسيط وذلك لان الواجب بالكون وجوده ضروري
 بالنظر في ذاته وهذا السلب بسيط لا يقتضيه بالاشياء عن الذات
 او غيره فلو جعل الا مكان عبارة عن السلب الذي هو محمول
 سالبة المحمول لم يصح الموجود في الثلثة بل هناك قسم رابع وهو
 المشتمل على السلب البسيط ولو جعل عبارة عن السلب البسيط
 صح المحضر في الثلثة لكن لم يصح تقييد ما بالاشياء عن الذات فافهم
 وهو ما يدل على الاستلزام دون الاقتضاء ويعني ان هذا السلب
 انما يدل على ان الا مكان يستلزم السلب فكلمة وجد الا مكان واحد
 السلب ولا يدل على الاقتضاء والاستلزام وهو ان يكون ذات الممكن
 غائبة للسلب وعلى كل تقدير لا يمتنع تقييد اللفظ بالاستلزام
 ولا يلزم اه نعم ان الا مكان سلب المرفوضة بالمذاتية

او بعدم العقيد بالذاتية ودرين بزم ان يكون هو سبب العقيد
اي بالذاتية ودر خفي ان غرض سبب كلام المصداق دليل كلام
المنه فان اعتبار هذا ان الممكن عقيد بالذاتية والواقع بالذاتية سواء
سلو كان اسبب الحافوظ في التعريف ببطا او محمول سبب الية الممول
وسواء عقيد بهذا العقيد او لم العقيد وسواء صح به العقيد ام لم
يصح به او يقتضي هذا العقيد او استلزاه وسواء ان لم من سبب
العقيد او لم يلزم مطلقا في ذنبا او خارجا والقول
الصح جواب سوال مقدر تقريره اننا نجعل المقسم هو الموجود خارجي
ونقول العلم بالعدد والنبات ليست باعراض كما انها ليست
بحر او عدد من الاعراض لشيها للامور الذاتية بالذاتية سواء بالذاتية
او بقول ان الموجودات البصرية بقسمين للموجودات الخارجية بل هما
قيدان لقسمين فالموجودات الخارجية تنقسم الى موجودات خارجية جوهرية الى
موجودات خارجية عرضية والى ما قيل في تقسيم الحيوان الى الارنبص وغيره ان
القسمين هما الغنم من المقسم ودفع ذلك بان القسم هو الحيوان الاصل
او الحيوان البزور بسفرو هو بسبب اعم من الحيوان تتخلف الى
على انما عدلهم اياها لو كانت على سبيل اسما لكان قيام العلم مشددا
بالذاتية انما على سبيل اسما في ولا يقدم على التبراهة على قل مقدر

عن حاصل اللهم الا ان يراد القيام الذهنى واعتبر في كون بشى عرضا
 القيام الخارجى في اى حين اذ كان المسقسم الى الجواهر والعرض
 هو الموجود في نفس الامر مطلقا قلنا التركيب ^{الاعتقالي} ليس العقلى
 المراد ان باهو منقسم الى المقولات بفننها مركب تركيبا عقليا
 لانه لو كان كذلك لزم تركيبها مع انما ^{العشرة} اصل ليس بينها
 او مشترك دائمى ^{العشرة} فضلا عن ان يكون مركبا من ينقسم
 اليها وليس المشترك بينها الا المقبولات الثمانية كالتحشية
 والمقولات واللام يكن المقولات ^{العشرة} اجبا سا عاليا بل المراد ان الموجود
 المنقسم الى ما يندرج تحت المقولات العشرة مركب تركيبا عقليا
 شدة الموجود المركب بالتركيب العقلى اما هو اى من مقوله
 الجواهر او كيف اى من مقوله الكيف او فعل اى من مقوله الفعل
 وهكذا فنخرج الامور العامة من اصل هذا المقسم الى اقسامها
 مركبا تركيبا عقليا ان المقولة له دليل على ان ما يندرج
 تحت المقولات مركب تركيبا عقليا ونؤيد به ان كل مقوله من
 المقولات جبال لا تحتة فيكون ما تحتة من الالواع مركبا من هذا
 الحسن العالى وقصده فيكون الامور الساقطة خارجة عن هذا ما وعدى
 اول المحوى بقوله على ما سنشير اليه مع ان مصنوعاتنا

الزوم

للازوم تقسيم الشئ الى قسمين ذاتي غيره فليما لم يصح جعل بعضها قسما
لم يصح جعل سائر اقسامه قسما منه ايضا فقساما منه لان حكم الشئ
وماسا ويومها هو اعم منه واحدا في حكمه التقسيم وعداها اذ انما
ملت حق التماثل وحدت ان يذال لوجوده في الواقع والواقع
اما الاول فلان الاسكان والوجود واحد والكثرة والعلية
والاعلوية غير من الاسماء العادة داخلية في المفهومات المحلثة
واما الثاني فلانه لو جعل الاسكان والوجود شيئا اقساما لما يمكن
لذا لم يلزم كون الشئ قسما لنفسه لانه لا يقسم على ما زال اسكان
المطلق مثلا والقسم هو مطلق الاسكان لا يجزأ
الى الهوى المكفوف المقام ان الهوى ما يستحق حقيقة لوعية تامة فله
بحسب نفسه لا كما تجزأ الحقيقة مثلا للمول فانه في مرتبة بائية
ما قص كبره فصل المقسم بحسب مرتبة بائية في تلك المرتبة المقدم
على الوجود لكنا شخص منهم كانبهام الجنس لان حلقها
جوهر مستعد وفعليتها فعلية القوة والاستعداد الجوهري
فما لم يتجصل لم يوجد وانما تحصلها وتقرأ بتجصل بالذات
تجصل بالضرورة المطلقة مع عزل النظر عن تشخيصها
واذا انصورت وانما حصلت منها وحدت وتخصت بتخصيص

نفس وجوده اذا اوردت تصور ت بصيرة معينة
 منضمة اليها لان الاشتداد الجوهري ما يكتسب له عند تامة
 لوعبته تامة يفتقر اليها الهولي في قصدها ووجودها فهي علته
 لها بحسب الوجود بحسب انها متممة للعلته التفاضلية في
 ان يكون مقدمة في وجود نفسها ولا يمكن وجودها بحركة عن
 القوارض المستتوية كما لمقدار معين والشكل المعين والوضع
 المعين ومحل قابلية واستعدادها لها هي الهولي لا مثل وجود
 النفس في البدن لعدم اتصاف البدن بها فهي محتاجة
 اليها في شخصتها بحسب هذه الامور فثبت ان يكون وجود
 الشخص محتاجا الى الهولي لا مثل وجود النفس في البدن
 وبها اتصاف لان طبيعتها ومحصلة بحسب ان يكونا محصلين
 اختلافا اتحاديا في الوجود لا اتصافا لان وجود الصورة
 الشخصية لا فتقاره الى الهولي يكون لها على وجه الحلول
 فاتصاف الهولي بها انضمامي تتركف على وجودها في الحكم
 واتصافها بالتصور المطلق لكونها متصلة بها متحدة
 بعضها في وجودها انتزاعي كما اتصاف الجنس بالفصل اليقيني
 ان الصورة المطلقا كانت علته لوجوده متحدة عليها

بحسب علته لوجوده

جنب وجوده الالهى فكيف يكون الاتصاف بها انزاعيا لا نقول
 صحتها بقومها للهولى والى كانت في مرتبة وجودها لكن المقوم نفس
 الصورة من حيث هي لا مع الوجود لان قوامها بية به الحكم المركب
 بذات الهولى وينفصل الصورة لا بها مع الوجود فالصورة يجب
 وجودها الالهى علته لوجود الهولى لا حال فيها ولا حولا لها فاما
 لتصاف الهولى بالصورة المطلقة انتزاعي لا ينوقف على
 وجود الموصوف بل على مجرد الاستعداد فانه مع النقص
 بالتصاف الهولى بالصورة في الخارج مع تقدم الصورة
 عليها في الوجود الخارجى على القاعدة المشهورة القائلة
 ان الشئ لم يثبت اوله في الخارج لم يثبت له شئ لم يكن
 متصفا متصفا تقوم ذلك الحال اشارة الى دفع
 نقصه على تعريف الموصوف بالادراض القائنة بها
 بالامادة بناء على تقوّمها بالصورة لا بنفسها واصو
 طية مستقلة من حيث هي لا يخلج الى الهولى لان
 الهولى محتاجا في التقوّم اليها فلو كانت هي الص
 محتاجة في التقوّم الى الهولى لزم الدور بل هي محتاجة
 اليها في الشخص فقط كما مر مرارا والى اصل ان بينها

ثلاثة امور الادل ان الصورة غير محتاجة الى الهولي من حيث ذاتها
والثاني احتياج الهولي من حيث ذاتها والثالث احتياج
الصورة اليها في تشخيصها اما الادل فلهذا لا ينافي عبارة عن الادل
متداد الجوهرية المحققة اليها الهولي ودرجتها انه غير محتاج في هذا
المفهوم الى الهولي واما الثاني فلهذا ينافي عبارة عن الجوهرية
المستعد الذي لا يحصل له بدون الصورة ودرجتها انما في احتياج
4 الجوهرية فان قلت اذا لم يكن له يحصل بالفعل بدو بها كان
معدوما فلهذا يكون جوهر الادل عبارة عن الموجود بالفعل مستقلا
بالذات قلنا العدم من حيث هو عدم لا يحصل له حتى يحصل له
بنيان ولا فعلية له حتى فعلية القوة شيء بخلاف الهولي الذي
من جملة الاشياء وديها يحصل اذ بنيان وفعلية القوة والادل استعداد
قال الصمد الشيرازي في الاسفار ان الهولي احسن الاشياء حقيقة
واضعفها وجوده وقوعها على حاشية الوجود ونزولها في صف
نقال محفل الادفائة والوجود وبنو الالف كافي لمصداق
الجوهرية واما الثالث فلهذا ينافي اذا وجدت وجدت مع العوارض
من المشقة المتعاقبة كما المقدار المعين والشكل المعين
والوضع المعين والوجود المتعاقبة يقتضي محله مستعدا

اقلها وهو الهسولي فيحتاج اليها في التخصيص اعلم ان
 كل واحد من الهسولي والصورة جوهر اما الهسولي فظاهر لكونها محلا
 للصورة ومحل الصورة لا يكون الا جوهر او اما الصورة فلا تباينها
 نقضي الاشارة الى ان مقتضى العرض لا يختلف ^{بالا حادثة والخيال والاشارة}
 لو كانت عرضا مفقدا بنفسها من حيث هي لا يمنع ^{لأنها مختلفة من الحرارة والاشارة}
 الجوهر اني الجسم لها بها واللازم كون الجسم من حيث باقية متغيرا
 وغير متغير مما اوردها تعرض على الفاضل المحشي
 من ارجان في اعتراضه وحاصله ان مدار الفرق بين الموضوع والهسولي
 ليس الا على كون الموضوع مستقينا في الوجود عما حل فيه وكون
 الهسولي مفقدا فيه اليه مع ان الهسولي انتمى المادة ^{التي هي} الفعيرية
 الصخر محتاجة الى ما حل فيها وهو الصورة المعدنية في الوجود
 لا يباين قبل فيضائها موجوده متحل في الصورة الفعيرية
 فيبطل تعريف الموضوع متعا وتعرف المادة جميعا
 ساقط لان محليا اه لغير اقاله سلم ان الهسولي العنا
 صر غير محتاجة الى الصورة المعدنية لان محليا هو المجموع المركب
 المتميز من العناصر الاربعة في المجموع قبل فيضان الصورة
 المعدنية ليس موجودا متحلا بالصورة وببأن ذلك

ان صور السائط باقية عند التركيب فلو كانت صور
 المركبات حاله فيها يلزم اجتماعها مع صور السائط فليج
 في محل واحد وهذا مما يباهى به الفهم السليم ولا يحقق ان محل صور
 المركبات كالصوره الباقية هي الهولي من حيث انها
 متصورة بمصور السائط وهي متحصل في المحل فليج
 فبهم ان التضاف الهولي بالصوره المطلقة انضاف
 انتراعى وبالصوره المعينه انضاف التضافي والالتضاف
 الالتماسي بحيث ان ينشأ من حيث هو عن وجود الموصوف
 وان استلزم والالتضاف الالتماسي بحسب ان ينشأ من حيث
 سنا في تفصيل ذلك وبندار نظره لك ان الهولي في المركبات
 خمسة مرات الاولى تصور بالصوره المحيطة المطلقة وال
 الثانية تصور بالصوره المعينه والثالثة تصور بالصوره السائط
 والرابعة تصور بالصوره التركيبية المطلقة والخامسة
 تصور بالصوره التركيبية المعينه المراد بالثبوت بحسب المراد بال
 بالثبوت الجزئي منها وهو صلاح المطلقين وهو التفارق
 من الحائسين ولو في ضمن الموصوف من وجوب بل المراد بالثبوت
 التفارق في المحل ولو من جانب واحد وهو تحقق منها

يتصور بالصوره الباقية هي الهولي من حيث انها
 متصورة بمصور السائط وهي متحصل في المحل فليج
 فبهم ان التضاف الهولي بالصوره المطلقة انضاف
 انتراعى وبالصوره المعينه انضاف التضافي والالتضاف
 الالتماسي بحيث ان ينشأ من حيث هو عن وجود الموصوف
 وان استلزم والالتضاف الالتماسي بحسب ان ينشأ من حيث
 سنا في تفصيل ذلك وبندار نظره لك ان الهولي في المركبات
 خمسة مرات الاولى تصور بالصوره المحيطة المطلقة وال
 الثانية تصور بالصوره المعينه والثالثة تصور بالصوره السائط
 والرابعة تصور بالصوره التركيبية المطلقة والخامسة
 تصور بالصوره التركيبية المعينه المراد بالثبوت بحسب المراد بال
 بالثبوت الجزئي منها وهو صلاح المطلقين وهو التفارق
 من الحائسين ولو في ضمن الموصوف من وجوب بل المراد بالثبوت
 التفارق في المحل ولو من جانب واحد وهو تحقق منها

٢٢
من جانب الموضوع ^{للمعارض} القائمة بها ^{باعتبار} إلى ^{لصحة}
فأراد بالتسايل الجزئي ما يشمل عموم المطلق فافهم لما مر
هو ان السبيل موضوع للمعارض القائمة بها ^{باعتبار} إلى ^{لصحة}
الجميعة علم ان الزمان عند جمهور المتكلمين امر موسوم قال
بعضهم الزمان عبارة عن مفارقة متى وهو موسوم بمتى ومعلوم
ازالة الالهام كما يقال انك عند طلوع الشمس فان طلوعه
معلوم ومجيئه موسوم فاذا قرن ذلك الموسوم بذلك المعلوم
زال الالهام ولو انه قرن بحدوث امر كعدم زيد كان صابجا
صلوح اقترائه باطلوع لكن لما كان طلوع اشهر واعرف
كان بهذا التوقيت اولى مع التقايم اه واسند لوا على
ذلك بانه لا يجوز تقدم عدم الزمان على وجوده سواء كان موجودا
لي كان هو عند الحكي او موسوما كما هو عند المتكلمين لانه لو
كان لكان بالزمان والتقدم بالزمان ماله يكون المتقدم محاسنا
المتأخر في زمان واحد بل يكون زمانه مقدما على زمان ماله يكون
المتقدم محاسنا المتأخر في زمان واحد بل يكون زمانه مقدما على زمان
المتأخر فبلزم على تقدير عدم الزمان وجود الزمان وهل ينو
اذا اجماع السلفين ^{داعية} اهل التحقيق اه اراد به المحقق

الدواني وسن اتبعه فانهم اخشاروان الزمان موجود مستاه في
جانب الماضي واما الدليل الذي ذكرناه على عدم التناهي
فهو اننا نتم لو كان الوجود المتقدم عارضين عليه على سبيل التعاقب
ولو كانا عارضين على سبيل التبادل فلا غشائل هو الموجود
لذي لا يكون اه القديم بهذا المعنى اعلم منه بالمعنى الاول لصحة قوله على
القديم بالزمان وخبره من المجردات كالواجب والعقول والنفوس
الفلكية بخلاف الاول لصحة قوله على القديم بالزمان فقط

لم يقم القديم اه حاصله ان تقم الحادث الى الاقسام
الثلاثة وهي المحتيرة بالذات والحال فيه والذي ليس بمحتيرة ولا حال
فيه فحاصل بقاء الاقسام الكثيرة المحتملة خارجة عنه وتوجيها الى
المتكاملين جازعون باستماع تلك الاقسام بالارتفاق فلا فائ
حجة في ذكرها بل بعضهم فسرهم منهم الامام الرازي فانه قال لا
لاستبعاد في وجود جوهر جسماني يكون مركبا من جوهر يكون
احدهما حاد في ابرز سقوطه ثم اورد تقسيما وهو ان اعكس اما ان
يكون مركبا من حاد في شي او لا يكون والاول اما ان يكون
سببا لوجود محل وهو ان صورته او لا يكون وهو الذي اشارنا في
اما ان يكون متخيروا هو الجسم او غير منه وهو الهسيومي او لا متخيروا او لا
سببا واما ان

منهادا ان يكون مدبر الجسم وهو النفس ^{الكل} او جزء منه او لا جزء منه ولا
 مدبر او لا جزء منه وهو العقل او جزء منه وقد فرم في كتيبه بوجود النفوس
 المحركة العقلية وهي مبادي الاضافات الكلية ولوجود النفوس ^{المنطبعة}
 وهي مبادي الاضافات الجزئية كذا نقل عن امام الحسين واسم
 المعروف اعلم ان الواسط على ثلثة اقسام الواسط في الاثبات وقد يسمى
 الواسط في التصديق الضو هو ما يكون منشاء لبثت المحمول ^{بالموضوع}
 في فلا العقل والواسط في البثت وهي ان يكون الواسط وزواله
 كلاهما مفروضين حقيقيين وان يكون ذوالواسط فقط مفروضا
 حقيقيا والواسط في المفروض وهي ان يكون ذلك الواسط مفروض
 حقيقيا فقط وايمان ثبت الى ذبي الواسط مجازا او بالفرض
 واسط في النصوص قد عرفت الفرق بين الواسط في ا
 لعروض وبين الواسط في البثت من ان اعراض في الواسط
 في العروض للتتابع والمستوع واحد لكن عارض للمنبوع اوله
 وبالذات وللتنال ثانيا وبالعرض كالحركة العارضة في اس
 التسفيه بواسطة التسفيه وفي الواسط في البثت اثنتان احد
 هما للتنال والثاني للمنبوع لكن بواسطه المنبوع كالحركة
 فانها ثابتة لكل من الماء والقدر لكن القدر واسط في البثت

الحمره للماء تعين الشئ بالمحس اي بمفهوم المحس سواء كان
 محسوا اولاً قد فصل السراح في مجله اه اشارة الى التفصيل
 المشهور في اواخر المبدى . محسوا بالذات المحسوسات بها ثابت
 ثلثة الاولى المحسوس بالذات بمعنى نفى الواسطة في البثوث والواسطة
 في العروض سعاد هو الصور والثاني المحسوس بالذات بمعنى نفى الواسطة
 في العروض فقط كاللون وعد بعضهم السطح الصدمه والثالث
 المحسوس بالعرض بمعنى ثبوت الواسطة في العروض هذا الظاهر ان المراد
 بالمحسوس بالذات في هذا المقام ما يدرك باحدى الحواس الظاهرة
 بالذات بحيث شمل الخواصين الاولين قاله لوان والاضواء والعلوم
 والروائح والاصوات والكيفيات الاربع داخله فيه
 وهذا اي بهذا التفصيل ما تير اى التراوى تفاعل من المروية بمعنى نحو دار
 هو شدن يعنى بهذا التفصيل بند قع ما يورد من الاشكال ثلثة
 الاول ان الاشارة مفعل المشير هو تخيل اذ من ادراكه فلا
 يصح تعريف الاشارة بالادستاد الموهوم لانه يدل على ان الاشارة
 نفس الادستاد والثاني ان قابل للاشارة المحسنة بالبعيدة والثالث
 بالذات هي الاعراض القائمة بالجسم فلا يصح قول سراح قابله
 قابل للاشارة المحسنة بالبعيدة والثالث ان يادكره مهناسا

مناف ما ذكره في بحث الحلول اذ يعنى مما ذكره هناك ان الوجود
 المقابل للذات المحيية بالذات والحكم قابل لها بالتسعة
 والهم المراد باتحاد الذات مع الوجود بمعنى ان السبب في اتحاد الذات
 بالذات قد يكون اضلاطا او بالذات شي اخر كافتلاط اللين بالما ووقد
 يكون اتحاد وجود شي كالحال مع المحل والمراد منها هو الثاني
 والمتحقق في الاطراف المتداخلة هو الاول مع ان جوابا في
 عن النقصان بالاطراف المتداخلة وهو لا بد ان الاتحاد بين شيين
 فرع وجودهما وكم يكون شيكردن وجود الاطراف المتداخلة لانه
 سرفوق على وجود الاتصال الحقيقي في جسمين شيكردن
 واجاب عنه بعض المحققين انه اراد به المعنى جلال الدين الشيخ
 الدواني دانه فاعية من مذهبه ظاهر لان الوجود بعض شدة عنده اذا احد
 الاشارة لشي فهو عصى واذا اود شرط شي فهو الشوب او بعض
 واذا اود شرط لشي فهو العرض المقابل بلجوه في العرض عنده هو
 الا بعض فيمكنه اختيار الشق الاول بل تكلف دانه الحساب اجاب
 بقى مذهب الجمهور من ان الفرق بين العرض والعرض بالذات فاما
 لفرق هو الوجود بعض شدة والعرض هو ابسياس لانه لا سبب

اخر معنى ان المراد به ان يكون المختص هو سبب القريب لا وصف
 الاخر به بان يكون هو بذاته وصف لا فرق كالمسود فان سبب القريب يكون
 محسوسا وانه وصف محسوس بخلاف المال بمعنى انه ليس بذاته
 صورا مالكا بل صفة المالك ايها هو الاضافه اليه الى المال اعني التملك
 والمال سبب تملك الاضافه وهي الوصف بالحقيقة ويقرّب من
 هذه الجواب ما قيل من ان تصور الاختصاص الذي للثابت بالنسبة
 الى المنعوت بذاته هو مستعار عن غيره وذلك كمن فجا لم يتصور
 فان العقل يرى للاوصاف والافعال من الاختصاصات
 وانت تعلم بهذا ان لم يكن هناك اختصاص بجهة الاختصاص
 نفس المختص نال مع انه لا يصدق اعتراضه على الجواب المذكور
 وفهمه نظر لان الابداء والمشتقات مستورات بالذات عند هذا المحقق
 فحلوا بها حلولا فكي لا يصديق التعريف على حلول الصغائر
 وجوابه ان للصغائر اعتبارات ثلثة عمده الاول اعباره بشرط الذي
 والثاني اعباره بشرط شي والثالث اعباره بشرط شي وهي بالذات
 اعتبار الاول نفيه مع الابداء ويحرمه على موصوفاتها بوجوه
 فكم كبد دينا بالاعتبار الثالث فلها اختصاص اخر غير اختصاص

المبادئ فابها محبوبة على موصوفاتها سواء اظهرها بالمبادئ بالورا
 قال شغال باق بجاه كمي انها بالاعتبار الثاني وهو اعتبارها بالاعتبار
 ولا يحيل على موصوفاتها سواء اظهرها ولا اشتقاقا فاما
 والدولي الثاني اه حاصله ان المراد بالاعتراض المذكور في
 التعريف نسبة وارشاد بين اثنين بمعية يعرف احداهما فاعلم ان
 محموله عليه بالحواطات او بواسطه ذاتية لا بواسطه اخرى
 لئلا فانه محمول على ذاته بواسطه التملك لا بواسطه ذاتية فعلى
 هذا يكون التعريف شاملا لجميع المبادئ والمشتقات ولا
 يحفي عليك ان مراد المحقق الذوالي هو ما ذكره المحقق الاول اهل
 ذكر الحمل بالحواطات ولذا قال المحقق الاول ولم يقل بالحواطات
 وبهذا يظهر انه قد عرفت ان الغرض ما هو محمول بال
 اشتقاق والغرض ما هو محمول بالحواطات فاذا اريد بان يفت
 في قولنا ان خصائص الناعمة بالتحقق به الشئ سواء كان
 سواء اظهره او اشتقاقا علم ان الغرض الغم من الغرضي من وجه تصاد
 قهما في الاصول مثلا وصدق الغرض بدون الغرضي في السواد
 والغرضي بدون الغرضي في الحبوب ان الاصول مثلا فاما فاعلم
 وما في حكمها المراد به التلويح كما يهتدى والكوفي والمر

والكوفي والمركبات المتأصلة كقولنا في الله اوفى الوقت وهو
يخوفاً تحقيق الغوايه جواب سوال سقده وهو ان يقال لا يتم التركيب
ولا يلزم التركيب لمحصل التماثل لوجوده اذ بان يتحقق الغرض في الحادث
ولا يحقق في اليباري فيكون في اليباري نفسه هذا الرصف
وفي الحادث فزوجه وتوابعها جواب ازان اريد بعدم التحقيق في
اليباري اعتبار عدمه ان يكون عدمه غير معتبر في حقيقته ووجوده
معتبر في حقيقته لزم اعتبار الغرض في اليباري عما فكان اليباري
مركباً من هذا الوصف ومن عدمه وهو هل هذا التركيب
وان اريد عدم اعتباره بان لا يكون لا يعتبر معتبراً في اليباري لا
عدا وجوده لم يحصل الا سائر شيئا اليباري والحادث لان ايا
خود مع عدم اعتبار الشيء يجوز ان يقرن بذلك الشيء فيلزم صدق
اليباري على الحادث وتغيير المقام ان بينهما ثلثة امور الاول
اعتبار الغرض وجوداً اي اعتبار وجوده والثاني اعتبار عدمه اي
عدمه والثالث عدم اعتباره فاذ كان يستلزم ان التركيب يحصل
بشيء لا يشاء واللازم يستلزم التركيب وقد يحصل به
ولا يحصل به الا متعارف هو ان من كل واحد منهما يجب المحقق
والمحقق اثنان في الغرضين للزم كون الشئ الو

الواحد اقله وفارحاً بما بالية الى شيء واحد التركيب
 الوصف غير متقول اه فان قيل اراد بالوصف مبدءه فلا
 الحمد وزقلنا ان التجرد للنب سبباً مبدءه موصوفه الذات
 قال المصنف واثار الاول في تعريف الوحد والاراد ان
 الاول في تنقيح بل هو كس في قابل للتوحيده ام لا فلا يرد له نفس في
 نية المتحد لتعرف الوجود والمصنف قدم الوجود على عدمه بوجوب الاول
 لولا اشرف من عدم والثاني ان عدم عبارة عن سلب الوجود
 فلو فليكون موقوفاً على تنقيح وفيه نظر لان تفسير عدم بسلب الوجود
 بناء على القول بالمحتمل المركب واما على القول بالمحتمل البسيط
 فلا يصح لانه على ذلك لا يتغير عبارة عن سلب شيء لا عن سلب
 الوجود فليكون موقوفاً على تقدم الوجود لانه لا يوجد واثار الاول
 انما يكون مضافاً الى ما بهو اثره الفاعل والاشرف على المذهب الاول
 وهو الاشرف في لغة وعلى الثاني هو شيء لغة والجواب ان الكلام ليس
 في مطلق عدم بل في عدم المقابل للوجود وهو عبارة عن
 الوجود وفيه نظر لان عدم المقابل للوجود اعم من سلب الوجود
 ومن عدم لغة انما هو ان التقابل اه اعلم ان الوجود قد
 مراد به المعنى الاخر اعم من الذي يبرهنه في الغارسية بنود

و قد يراد به مثلاً ان النزاع ابي نشأ والنزاع الموجود المصداقي
 المذكور انشأ هو في الواجب نفس الذات وفي الممكن ما نفس
 الموجودات او الحالة الحاصلة من سببه الذات الموجودة الى
 الموجودات المتبعية فيها خاص الكلام ان التوهم هو وجود ما بمعنى الاول
 لا يصلح محله النزاع لا بد من معنى عند الكل وكذا ايا بمعنى الثاني
 لا بد من معنى عند الكل فمن قال انه بدني اراد به المعنى الاول ومن
 قال انه نظري اراد به المعنى الثاني هذا حاصل كلام المحقق ولا يخفى عليك
 انه لا يكون النزاع معنوي بل لفظي بان النزاع لا يتوارد على محل واحد مع
 ان المتبادر من ذلك انهم انما معنوي لان التوهم لا يكتفي به بل انظر
 به والتعامل باللفظ لا يفيد دلالة بل البديهي ودلالة كل طالع شمس بديهي
 كل منها ونظريته اللفظي الا ان يقال ان مقصود المحقق ان محيل النزاع
 هو الوجود بمعنى مصدر الانشاء وهو عند بعض هو نشأ والنزاع معنوي
 الوجود لا شرعي وهو بدني عند الكل لهذا قال بان الوجود بدني
 وعند البعض هو نشأ والنزاع وهو نظري عند الكل لهذا قال بان
 الوجود بدني نظري وهذا النزاع معنوي وقبيل باقية فكل من
 فان الوجود يطلق اه هذا جواب سواله وتوجيه على وجهين الاول ان
 الوجود لا يطلق لا لانه قول اصطلاحاً بل على المعنى ان يتراعى المصداقي

للفظ القائل

فمن

فمن قال انكسى لا يمكنه ان يري شيئا هو متشاك ولا متزاع ولا
 هل يعدم اطلاق الوجود عليه واصل الجواب مع عدم اطلاق
 واثبات انه موصوع لهما هو موصوع لهما او موصوع للادل على
 ومستعمل في الثاني مجازا والثاني ان لفظ الوجود يدل على سنان كثيرة
 تتعين بان المعينان واصل الجواب ان اطلاق الغالبى للفظ
 الوجود على بذل المعينين والكان يدل على سنان كثيرة وقوله قال
 الشيخ في المسيات اشياء اه تاسيد للجواب اما على الموصوع الوجود
 الاول فبقوله فان لفظ الوجود يدل على سنان كثيرة واما على الوجود الثاني
 فبقوله وذلك هو الذي يريها السميناه الوجود الخاص لان لفظ ذلك
 اشارة الى الحقيقة التي هي متشاك ولا متزاع فاذا استماه وجود الوجود
 خاصا علم ان لفظ الوجود يطلق على ما هو متشاك ولا متزاع اطلاقا
 خالفا بذل اطلاقه على المعنى المتزاع فهو متشاك ذريع في كتب القوم
 حتى لا تجتمع الى النقل والاستشهاد على اطلاقه فان قيل متشاك
 ولا متزاع فاذا استماه وجودا خاصا علم ان لفظ الوجود يطلق على ما هو متشاك
 ولا متزاع اطلاقا واما بما بذل اطلاقه على المعنى المتزاع فهو متشاك ذلك
 في كتب القوم حتى لا يجتمع الى النقل والاستشهاد على اطلاقه فان
 قيل متشاك ولا متزاع اما نفس الموجودات او الحالت التي صلتها لهما

من حيث نسبتها الى الموجود و على كل تقدير لا يصح جعل الحقيقة مع
 قطع النظر عن الوجود متشاكلا و لا متزاعا قلنا الحقيقة في اصطلاحهم
 عبارة عن الذات الموجودة فصح جعلها متشاكلا و لا متزاعا على الو
 جهين فتأمل ولا شك ان تصور الوجود لا يتلخه جواب
 سوال كان قيل يجوز ان يكون الوجود لا متزاعا نظرا فخص قال ب
 اية الوجود لا يمكن ان يربط به ذلك و كذا الوجود بمعنى متشاكلا و
 متزاعا يجوز ان يكون به هسا فخص قال بكمية لا يمكن ان يربط به ذلك
 فلا جواب بقوله و لا شك و تصور الوجود الحقيقي اه اراد بالوجود
 الحقيقي ما هو متشاكلا و لا متزاعا و انما سمى بالوجود الحقيقي لانه باب
 الموجود و هو على نوعين احدهما ممكن تصور كماله و الوجود الحقيقي
 للواجب لا يؤول الى حقيق و واجب لذاته لكونه عين الذات الحقيقية
 فمتنع تصور كالات و ثابتهما ممكن التصور لكن بعد الكسب كالمو
 جود الحقيقي للممكن فاذ في قوله متمنع او كسبي لمنع الخلو او بمعنى الواو
 فتصوره متمنع المستفاد من ادلة القائلين باستحالة الوجود
 و ان لم يكن عين الواجب لا يمكن تصور كماله الحقيقي على المتأمل فلدنهم
 الجواب كسبة التي تصدى لها المحسن ثم لا يخفى اه جواب سوال تقدير
 كان قيل كذا الوجود لا متزاعا من جهة الكسبة لا يقتضي بده من الجمع

لوجوده فجزا آن یکون نظریا من جهة الرسم و تقریر الحواب ظاهر فلا
 لمرفح اه فيه نظرا لا بد اذا كان للانسان مثلا علمان احدهما مكنته
 في الوجود فالحق هو علم ذي الوجب لا علم الوجود و هو ان
 في الوجود من هو علم ذي الوجب لكن في الوجود الاول من حيث هو وفي الوجود الثاني
 من حيث ذلك الموصف والامر ان متنازعا ان قطعاً فلا إشكال وفيه بعد نظراً
 على هذا لا يبعد بل ربما ان لا يكون التعريف بالرسم مطلقاً سواء كان بعد
 الحذف او لا فتعريف الشيء بالحفظ و هو مظهر بالاجماع فتأمل قاي جافه الى الله
 مستدل لاه اقول لم لا يجوز ان يكون ماصداً في علمه الوجود بل في نفسه
 البديهة اذ الوضوح بان الوجود بمعنى مبدء الوجود لا ينافي لجواز ان لا
 من جزئيات ذلك اعلم بدهية على ان حصول الشيء في الذهن غير مستلزم
 لحصول التصديق به بل الكتاب و بعد اقال السيد اشرف في بعض تعليقاته
 لو كان الامر كذلك لما وقع الإشكال في الوجود الدنيوي الا ان الوجود
 به يلحق مع ان صدق مبدء الوجود لا ينافي في دليله ولذا اختلفت
 المقامات فيتم لتأمل ادر علمه اه هذا لا يرد على ما يرجع الى سائر صفة
 كانه قيل لو كان الوجود بديهياً لكان بديهياً وليس فليس
 ويمكن ان يرجع الى ان مؤنة الاستدلال لغو و عبث و هو الظاهر
 من العبارة اذ يقال اذا اصحاح البديهة الى الاستدلال كما

بدیهیاً کان تصور کینه المدی هو نفس و ذات لا تصور الکنه الذی هو
و ذاتیاته فلا یکن الاستیاس به انقور کلام المحس است تعلم ان بذات
محصل الاجمال بعد التفضیل فی القسم الاول والا فیکون ان یقع ذلك لا
جمالی و یرمل التفصیل فتحقق الاستیاس علی انه انما محتاج الی
الاستدلال بان یقال تصور الوجود تصور کینه الودی هو نفس من دون
تغایر و کل تصور کینه فیکون الوجود ضروریاً ان بذات تصور
لنوع من الحاصل بالنظر و من الحاصل بالبدایه من محسرات
المحس و یحتاج فی ان یاتی بالحجج عن تسلیم و یختار مذهب المحس
فانهم لا یفوتون من التصور الحاصل بالنظر و التصور الحاصل بالبدایه
المنزه فان الحاصل فی التصورین کینه انسی و ذاتی ای صورته المحسرات
غایه ما فی السباب ان حصول فی البدایه ابتداء و فی التغایر بعد
حصول الذات فلا نشبهه حده فی الاستیاس و انما جنة الحی الی
لال فتأمل فی هذا المقام فانه من نزل الارقدم بالمحس فی
نظر لا ینظم علی هذا جواز انقطاع سلسله التصورات بتصور
نظری منجز ان لا یکون شی من التصورات بدیهیاً و یقع
اسلسله بتصور نظری کذا لا شک ان الخیر الصغیر ارض
به اللهم الا ان یقال ان اردت بقولک ان لا یکون شی

من انشورات بدیهه ما در بکون حصول بانظر فنیسم از لا محذور
فیه و ان اردت بر ما عصبیل لغز انظر فیزادیم و در حسب با ما ستانی
صد و ذک الدلیل و لو فرض تمام فبا نظر الی فاقد القوة القدیة
صین هو فاقد فافهم و تحقیق ذلک ای تحقیق معنی ابدی
و انظر فی فان فیه مذاب مختلفه و المذکور شما مذاب محسوس
هو الترتیب المراد بالترتیب هو العلاقة المصحیة لخواص البقاء
فینفسه الا صیاح اذ هو محقق فی النظریات بالبیان الی کتاب
انظر فی عذیة بخلاف الصیاح لا الا صیاح اذ هو حاصل
انکلام ان المتأدیر من التوقف کون الشیء تحت جالیة ای لا یکن
مفعول المجتبع الا بعد حصوله و هو غیر مراد شما لانه لو کان من نظریات
متوقفا علی النظر فیه المعضی لما مکن حصوله بدور مع ان صلا
القوة القدیة یعلم المعلومات کلها بطریق الی در سادنت
تعلیم ان هذا بناء علی ما هو المختار عند الخشی من عدم جواز
تعدد العللة المشتقة و ان یوز ذلک لم یتیم هذا الکلام و فی هذا المقام
ایجاب مذکورہ فی تعلیقات التہذیب لا فایده فی ایرادها مناسی
الادلتاب و المراد فی تعریف النظر بالحصول اذ تحقیق هذا المقام
علی منہا المحسوس ان النظریة و ابدانہ عندہ من صفات المعلوم

مختلفة ^{بجانب} الحصول الذي ينبغي فيه وضعا فديرتب على انظر
 وديرتب على وجه كالحديث والمفضل الاخر منها لا يمكن حصوله
 الا بغير انظر والحصول بانظر وبغيره متعايران بان شخص بحيث
 يمكن حصول كل منهما بديرتب علته الاخرى وطبقا لحصول سواء كان
 من حيث هو ان كان في موضوع المستلزم من حيث الاطلاق
 كما في موضوع الطبيعة يمكن تحقيق ابتداء لكل من المنزلة
 حدس على وجه ابدية بان يكون العلوية هو القدر الغني عن بينهما
 لمعقول هو طبيعة هو الحصول على سبيل التوزيع بين افراد
 هما من ثم عدل بينهما عن الاحتياج الى الترتيب بناء على الفرق
 بينهما كما سبق واعتبر في توزيع المنطوقى كلاما من الحصول
 المطلق ^{بمطلق} الحصول وسنرى الكلام في حقيقة البندى على ما
 هو التحقيق من هو التحقيق من الكلام بين الاحتياج
 المصدري والتوقف والتقدم فاعتبر في التوقف بمعنى
 الاحتياج في توزيع المنطوقى بجانب مطلق الحصول بان
 منظر الى خصوصيات بناء على صحة استناد الكلام الى
 الى مطلق انتهى ولم يقرب ثمة الحصول المطلق اذا لم يرتب
 لا يستتبع اليه وبالمجمل المعلومات الا انه في نظرنا

المطلق وهذا ان كان المقصود تبيين حقيقة المطلق الى اوسلا الناس فان جميع افراد حصول

والمعلومات الثابتة بديهيات واما سطلق الحصول في نظر
النظرى فهذا ان يترقق فرد في حصوله على النظر اذ سطلق
الشيء يتحقق بتحقيق فرد ما والحصول المطلق فيه فيكون يتوقف
جميع افراد حصوله على النظر بناء على ان الشيء المطلق يتحقق
جميع افراد حصوله المطلق في توقف البديهي بان لا يتو
قف جميع افراد حصوله على النظر بناء على ان الشيء المطلق يتوقف
باعتقاده جميع الافراد كحتمل الحصول اه لما كان النظر ترتيب
مصوله على كل واحد من النظر واحد من جاز ان براد بالحصول
في تعريفه الحصول يتوقف على النظر عند اسم و جاز ان براد به
مطلق الحصول اذ كان المقصود تعريفه بالنسبة الى نفس الناس
سواء كانوا اصحاب القوى القدسية او غيرهم وذلك لان اصحاب
القوى القدسية منهم يحصلون النظرى بغز النظر فيكون بعض افراد
حصول النظرى لا يتوقف على النظر بالنسبة الى الجميع فتأمل ولا
تجمل على ما يقتضيه التقابل اه اذا التزم در منه ان لا يمتنع
في ذات واحدة وهذه الادارة يعقضى التقابل بالذات لا بالاعتبار
كثير من البديهيات اه نقض على كونه التعريفين لانه
اذا خرج بعض افراد البديهي عن تعريفه كالمركبات والحدس

دخل في المنطري فبطل تعريفه بالبندي هي جمعا وتعرف المنطري
 شفا لا نقول ان المحسوسات من حيث هي محسوسات
 لا يمكن ان يحصل الا بالبندي فاما المحسوسات المحسوسة من البداية
 انما هي المحسوسات بهذه الخشنة وعلى هذا يقاس المحسوسات
 في اصل الجواب انما لا رسم ان المحسوسات والمحسوسات المحسوسة
 دة من الهديات يمكن ان يحصل بالانتزاع لا يحصل الا بالبندي
 نية وما فيه من الاختلال لا يخفى عليك اما اوله فلا بد له لا يصلح جوابا
 للسؤال اذ ليس غرض السائل ان يحكم محسوسا محسوسا او المحسوس
 هو بيقينه فحصل بالانتزاع غرضه ان كثيرا من العلوم البدي
 يه كالمحسوسات عند اشتداد المحسوس والمحسوس يحصل بالانتزاع
 كما نرى فلان هذا الصريح في كون البديهي والمنطري حقيقتين
 لا تعلم مع انه انكثرة غاية الا تعارف في تصانيفه قال في الجابنية
 العلم الا حاسي به سواء كان قصورا او تضديقا يحصل بمقومة
 المحسوس لا يمكن ان يحصل بالانتزاع فاما بالمحسوسات والمحسوسات
 المحسوسات في الهديات محسوسات من حيث انها محسوسات
 وحسوسات من حيث انها محسوسات انتهى ثم اعلم ان
 للمحسوسات ثلثة معان الاول الاشتغال من المطلوب الثاني

المحسوسات المحسوسة من البداية
 المحسوسات المحسوسة من البداية
 المحسوسات المحسوسة من البداية
 المحسوسات المحسوسة من البداية

دفعه

المطلوب الى المبادي ومبدأ الیه دفعه واحده ای مجموع الاول
ثقلین الدفین والثانی هو الثانی ^{نحو} سواد کان الاول دفعیاً رصداً او
نظریاً ^{نحو} من حصول المبادی التي هي واسطه في ابعث بحصول المطر الثالث
هو الانتقال الى الحكم المطلوب بنحو مشابهه القرائن التي هي واسطه
المنفي حصول الانحان من خبر حصول المبادي المرتبه ولو بار دفعه على
بيته من الاشكال الاربعه والحدسيات قضايها يكملها سس
المراد بحسبها يكون للنفس التقديسه اعنى سرقة الانتقال من
المبادي الى المطر يل الراد منها معنى اخر شامل لجميع الناس وهي
قضايها فعليك بالتأمل الصادق او يكسب بان التا
ويل بانهم يجوز ان يكون المحوسات والحدسيات بداهتين وتقرنين
وفي وقتين لانهما قبل حصولها باحواس والحدس يكسب ان يحصل
بانظر فكمونان نظرين وبعد حصولها باحواس ومثابه القواين
لا يمكن ان يحصل فكمونان بداهتين ويقال له البوداه لا بد
عليك ان الكلي بحث ان يحل على افرادة وصغره وافراده
محسنة بنده الاعتبار ان اعتبار بان لفول البسته التقيده فيها
وهي الاعتباري والركب من الاعيار وهي وعده اعتبارها فله يصلي
ان يحل الكلي عليهم بل الكلي انما يحل على الاشخاص المجرودة

في مجاز

في الجوارح المكتشفة بالبدن ارض الحارجية المستند عنها قال الفيلسوف المشهور على
كله الوحيين وكذا المطلق على كل الوحيين من الامور الاعتبارية
في خارج الشخص يكشف بعد ارض خارجية في العقل بصرف من التحليل
يشترج عليه المطلق والمقيد على الوحيين والحق ان الكل لا يحمل على
شخص الموجود فقط والحجاب ان في قولهم الكل يحمل على الافراد
والمحصل صافا محذوف لا نه يحمل على منتزعا عما واهي
الاشخاص وبقال له المحصة اه هي الطبيعة المضاف الى
قيد ما على ان يكون القيد خارجا والتقييد درقلا على وجه التقييد
دون القيد يعني على متوال البسته الزا المنقلة التي هي التمة لمله
خطا لطرفين ووه توضح المقام ان الفرد عباده عن الطبيعة
مع فية ما على ان يكون القيد داخل والمحصة هي الطبيعة مع
قيد ما على ان يكون القيد خارجا والتقييد داخل ثم ان التقييد
قد يكون لمله خطا من حيث انه متقلد وقد يكون لمله خطا
من حيث انه التمة لمله خطا لطرفين فاذا اخذ متقلد يكون
الطبيعة المقيدة به فردا من نفس حيث انه التمة لمله خطا
الطرفين وكذا اخذ متقلد يكون الطبيعة المقيدة به فردا اذا
خذ من حيث انه غير منقل بان يكون دخوله على طريق التقييد

اى من حيث هو قتيلا من حيث هو قتيلا يكون الطبيعة الحقيقية
 به خصة فتأمل جدا ففیه تأمل والمراد ان اعتبر المحصة ولم يعتبر
 الفرد بوجوبه الاول ان تخصيص الوجودات الاسما صه بالموجودات
 انما هي بالاضافة دون الاضاف اليه كي لا يحفى على ذي مسكنة و
 والثاني دفع النقض الوارد على صفى الدليل اذ وجودي مركب
 من الوجود ووجود المنكامل لا شك ان المركب انما يكون بهيما
 ببدئية افرايه وهي غير متحققة بهيما واعتبر مطلق الطبيعة لان المعتبر
 في المحصة هي الطبيعة من حيث هي دون التطبيق المطلق للتشاكل
 بين الاطلاق والتقية فافهم مختصان بالعلم المحصولي
 او الوجه في ذلك ان البديهة عنده من كون الشيء حاصل من
 غير كسب مع ان يكون من شأنه الحصول بالكسب والتقابل
 متيقنا وهن النظرية تقابل عدم والملكنة فلو انصف العلم المحقق
 فيهما لا تصح العلم القديم ايضا لكونه حصولا يامع اذ لا يتحقق
 بشي منهما اما بالنظرية فلدنه ينافي في القدم واما بالبديهة فلدنه
 يقتضي ان يكون من شأنه الحصول بالكسب بل اعمى المسهر
 سلبا واما لو فسر السد هي بما يكون نفسا خاضرا انصف الحصول
 هي به البطلان لا ينافي في القدم سواء كان او قيل عليه ان

ان التصور اذ كان على وجه التفصيل كان تصور اياكته لا تصور امكنه
 اشي كما سبق قلده يصح في التعميم والحواس ان التصور كنه اشي اعم من
 ان يكون عين التفصيل او عين الاله جال فالنسيم فيه باعتبار انيته قائل
 لا يلزم ان يكون متصورا في كنهه لان تصور كنه اشي كنهه
 لانه غير متصور اطلاقا برهان المطلق غير خارجي مفهوم العقيد
 فتصور العقيد به من تصور المطلق بما لا يتصور قادر على انشا
 قال قادر على لان يمكن حمل كلام المثل عليه كانه مخفي
 ان يقال او يقال معنى انه تصور بالبداهة تصور بها غريب على
 نظر و به يتم المطلب و به اي بقوله لا ترمي لوجود العلم كنه اشي في
 تصور اشي با بوجه بدون العلم بالكنه قال المصنف ان الله تعالى
 دليل اه العجالة الظاهرة ان يقال اذ انتزعا عن كون وجودها
 متصورا بالبداهة و قلنا ان كنهه فلا بد من الله تعالى الى عرف بلزم
 من وجوده فكلهم اعلم بحسب ان يعرف من الظاهر و يحمل على
 وجه صحة فالشارح مع توقف في لفظ الدليل و جعله بنفسه يطابق
 الموصل ثم حمل على الطريق الموصل الى التصور و استبعد فهمش
 مع يد او هو فله انا ادله فلدن ذكر الدليل و اراده الموصل الى التصور
 بعد حمل على الموصل مطلقا كيك جدا فانه من قيل ذكر الحاصل

وارادة العام حيث انه محقق في ضمن خاص افر مبادئ الاول كما
تذكر الانسان وترتيبها الحيوان من حيث انه محقق في ضمن الفرس ولا
يخفى فاده على احد من المحصلين دام بالاسيل ثانيا فلان قول المصنف
في الجواب قائما يستل بعدد المقدمتين لا يوجد بهما صريح في ان المراد
بالدليل هو الموصل الى التصديق وحده على الاستدلال بالنظر كما فعله
الشارح لتكلف باردي لم يطبع اسلمهم واما ثالثا فلان قوله في الترتيب الثاني
لا دليل عن سالتين وذكر الموجه والمحمول والموضوع كل ذلك ياتي
عن حمل الدليل على الموصل المتصور هي كما حمل العام على خاص به
تفسير في لا يخفى وحده على التنظير والقياس فالجواب عن التكلف الاول
لان ذكر الخاص واردة العام ثم حمل العام على خاص له نظير في كل
منهم واما ذكر الخاص ليقاس عليه خاص افرس ما بينهما من التناهي
الذاتي والاصفي من غير فكر مبادل على مشاركتها في الامور المخطئة
القرائين الا صحت على ان المراد هو المعنى الاصلى مما لم يقع في سحاو
راهم وليس به نظير في كل جهة ولا يرخصه العقل السليم وانت تعلم ان
ذكر الخاص واردة العام لان يراد منه خاص افر مبادئ لا الضميمة
المشابة من البعد فيكون التكلف الثاني ابيد دون الاول مما لا
وجه له اللهم الا ان يقال ان البعد بعد خط ذكر ارب لیتس والتموه

الموضوع والمحمول فافهم واما حمل التصور اشارة الى

تتمتع مادجهته به عبارة المنين بعض الناظرين ^{اي من افان} وحاصل توجيهه
انه تعرف في اصل الدليل دون التبرك بان حمل التصور على

تتمتع

التصور المطلق المحقق في ضمن التصديق ثم حمل الضمير الرابع

الى قوله وجوده على انا موجود حتى يكون تصديقا فمبني قوله

هو متصور بالبداهة اي انا موجود مصدق به بالبداهة فيحصل

الدليل ان قولنا انا موجود تصديق به اي تصور الوجود مما

يتوقف عليه ذلك التصديق وما يتوقف عليه الدليل اولى

بان يكون بداهة اقرب من هذا الدليل المشهور وهو ان اعني قولنا

التصديق بالنسبة في بين الوجود والعدم ضرورة تفرق بينهما

اشي انا موجود انا سندوم بهي ويتوقف على تصور الوجود و

لعدم ضروره توقف التصديق على تصور افر وما هو وقف عليه

التدليل اولى بالبداهة واستبعد السخس فوجه السقط ط مع انه اي

عنه قول الصافي الجواب لا شتم ان وجودي متصور بالبداهة

نعم انا موجود تصديق به فان فيه مقتضا بان المراد من وجودي

تصور الوجود الخاص دون التصديق باننا موجود

وثبينة عليه تكلف بان يقال معني كلامه انا لا سلم ان وجودي

: حقيقة كينونة متصور بالذات في ضمن ذلك التصديق
 قال لا دلي انا قال قال لا دلي لان يمكن حمل اوجبه ببعض الشا
 ظرين على بذاتك لعل كس لا يخفى على المتأمل ^{كس في قوله}
 اه يعني لو اكتفى الاسم بقوله علم الذات ان يوجد مقوله غير كس
 ولم يقل والوجود خبر حسن وجوده لم يلزم اشكال في ذكر الدليل
 على تقدير حله على ان علم الذات ان يوجد ضرورة في اي التصديق
 بنده القضيض ضرورة ^{الاشكال} قال والوجود انفرادي اشكال بال ^{المحمول}
 في قوله انا موجود هو الوجود المطلق واعلم المتعلق به تصور
 فاض ولا تصديق هناك فكلهم الاسم واعلم شيان في دردد
 الاشكال ويمكن ان يقال اناسنا ان المحمول في انا موجود هو
 الوجود المطلق لكن لا لم ان المراد من قوله الوجود خبر حسن وجوده
 الوجود الخاص بل معنى قوله الوجود خبر حسن وجوده الو
 جود خبر حسن وجوده فليكون المراد به الوجود المطلق المحمول
 في بنده القضيض فلهذا اشكال لان المحمول في انا موجود هو الوجود
 الوجود المطلق لا الوجود الخاص حتى يلزم من به التبريد التبريد
 المطلق ولا يخفى عليه انه كما يمكن حمل قوله بوجوده على انه

ككس

الخاص

المحمول

موجود

لا يجوز حتى يقال ان المطلق خبر حسن وجوده فليكون المراد به الوجود المطلق المحمول في انا موجود هو الوجود الخاص حتى يلزم من به التبريد التبريد المطلق ولا يخفى عليه انه كما يمكن حمل قوله بوجوده على انه

موجوده لک ممکن محل قول به وجوده علی ذلک فتأمل
 متغایران او ای نیست متساویه مشرکت بوجود فی کل
 متماثل هما لوعان متبا عیان بالذات لا یقال بوجوداشی لغیر همد
 وجوده فی نفس مع قید هو تک العفو التي یسلوه فالو فی نفس
 مطلق والوجود بغیر مقید لا نقول من البین ان البین كذلك
 کیف ویکل التصدیق مع وجودشی لغیر مع اشک فی وجوده
 فی نفس مع نه مخالف ما لقرعند هم من ان وجوداشی فی نفس
 معنی ایستی مستقل بالمعنونه ووجوداشی لغیر معنی حرجا
 غیر مستقل بالمعنونه فان قلت وجوداشی لغیر یرجع الی وجود
 لا تصاف فی نفس و هو شتمل و مطلق الوجود فی نفس فلا
 یرجع قوله و هی متغایران قلت منشاء هذا السؤال عدم
 الفرق بین کون الخارج او البین طرفا لنفسه نفسا و بین
 کونها طرفا لشیء ثانی نفسا فان وجوداشی علی صفة فی
 ظرف یقتضی کون ذلک الطرف طرفا لا تصاف نفس
 و هو غ کون ذلک الطرف طرفا لشیء لا تصاف فی

في نفسه وفيه يافيه فافهم
 وقد كان قيل ففهم الكلام في الوجود في نفسه لكن اذا ثبت بداهة
 الوجود ابراهي اطلق النفي ثبت في ضمه بذاته حقيقة الوجود المستمرة
 بين الوجودين فثبت يجب بداهة الوجود المطلق وحاصل الجواب انه يشترط
 حقيقة مشتركة بل لكل واحد منهما حقيقة خاصة والوجود ابراهي النفي خاص قائما
 في ضمن الوجود ابراهي العام والكلام في الوجود العام الذي هو وجود في نفسه
 والمراد منها اي في قوله علم ^{بها} بوجوب المحمول للموضوع هو الوجود في نفسه
 الذي يثبت للموضوع بالقياس الى المحمول كما يدل عليه ما ذكر في الجواب
 وهو قوله ممنوع اذ كان المراد في نفسه بهذا الوجود ابراهي في القضية ^{للمكان}
 ظاهر البطلان اذ لا يمكن انكاره بل المراد هو الوجود في نفسه للموضوع لانه مما
 يمكن انكاره فافهم اراد بالوجود في اي في قوله فله في المعرف من
 مفهوم وجود في ^{اي مفهوم} ذلك الوجود في الذي له به منه في ا
 لمعرف وبالعلم بوجوده في قوله فيكون العلم بوجوده ضروريا
 نعم تبي علمية اي على اسراج بذاته ^{التي} تدر يد على اصل الحكم اوضحا على ما
 المتكلمين النافين للوجود انه مني فله بعض ما فيه بالمعنى المذكور ^{عني}

فيها

جزء علمية

لا يكون سلب ^{من} محققهم لا تصور وجوده فان قيل ان وجوده ^{قوله} محقق

اما موجودا كان اما موجودا بهيما كان ^{من} محققا بهيما اجيب بانه فرق بين الوجود المنسوب بالنسبة الى الموصوف و بين الوجود المنسوب بالنسبة

ضامية اليه غنى عن ان يكون الاول بهيما او الثاني كما اشترنا اليه اشارة الى قوله ان المحقق في انما وجود الوجود المخلوق فيه ان علم النفس اه ^{بذا} انك لا تنوب

على الله اذ لا ينهم من كده ان حقيقة النفس لا يثبت بل حقيقة النفس غريبة في محتمل يكون عدم بداهتها باعتبار ان العلم بها صغور ^{في} وهو در تحقيق بالبداهة النظرية وفيه فمماثل وتفصيل اه ذلك لا ينبغي تصور اجزاء بالقباليفت وقدر

فاده وانت تعلم اذ اعترض على الساج ولو كانت اه وبنسبة ^{من} ان حقيقة الوجود بالمعنى المصدر تبا غرضهات حقائق افراد و كذا حقائق افراد

غير مفهوم ما يتحقق فيها مختلف في نفسها كسب الحقيقة ^{من} عليه محل للوزن الخارجية على ملزماتها اذ لا ينفك الخ ^{من} بان لو كانت تلك المفهومات الى تلك

تلك الافراد عارضة ^{من} حقائقها اي مشتركة عنها لكانت تلك المفهومات محمولة عليها اي على الحقائق اما لا شقاق فيلزم ان تلك الحقائق التي هي الوجودات موجودة في الخارج

اذ لا يخفى للموجود ان رغبى الله لا يخفى به الوجود وينزع عنه حقيقة منه ويحمل عليه لا شقاق وهو باطل لانه سينظم ان يكون تلك الحقائق ^{من} تلك ان يكون لتلك الحقائق

تلك الحقائق المترج عنها حقائق اخرى يكون موجودة ^{من} فترج عنها حقائق اخرى يكون بها

حقايق و ممكنه الى غير النهاية او بالحوالة فيلزم حمل المعنى المصدرى على مفروضاته و
 هو البطلان على ما كان المدعى قد ثبت لو كانت لتلك المحجوبات حقايق و ادراكها كانت
 موجودة احكامها و صدق عليها انها موجودة و اما بطلان الادعاء فقد نفيها على ما هو
 ظاهر من اتحاد المعاني المعتبرة في كبريتها كعوضها متنايزة صفة شبيهة محضه كالاعراض اللد
 و قد علموا انها مثل الموهود و البياض فانهم و انت تعلم اعراضا على اسرار
 فان قلت فلا ثبت قوم الخ هذا الاعراض نقض تعقيب على اليوم الثاني كما ان الاعراض
 التي نقض اجمالى عليه و حاصل هذا الاعراض متع صغرى انه يدل فانها غير صحيحة فقل
 يكون بينهما و يمكن ان يكون سفاها و منه واللام مختلف فيه و احكام ان يقال المبدأ
 في هاتين الامور مختلف فيهما العناد و تصور في الادراك او عدم تصور الالطاف كما ينبغي
 ان لا يخفى عليك ان هذا الاعراض انما يرد لو كانت قولنا شئ ما موجود او معدوم
 متفصلة حقيقة بالادراكات الخارجية فلا يحسن ان اعظم ثم على ذلك التقدير البطلان
 المحسن انما هو على التحقيق **متحقق متبعى معنى التحقيق** المتبعى على ضربين
 لا ان يكون له تحقق حقيقة غير تحقق المتبعى يعني يكون له كونه من المتبعى و المتحقق
 حقيقة كان يكون ثبوت التحقيق للمتابع لو كانت ثبوت المتبعى كما لتحقيق المتبعى على اعراض
 مثل الموهود و البياض و غيرها بل استحقاق موضوعاتها او لا يكون له تحقق حقيقة على
 البتة تحقيق المتبعى بالبرهان كونه العارضه للثبوت فانها يشك الى ان ليس فيها
 كبر على وقد اوجب عن جابنهم بان نزاع **متحقق** لا معنى له في تفسيره بغير الوجود

المعذور وجعلها مرادتين للثابت والمنقضي لا في المعنى حتى يدرك علمهم انكار الفقد في
كيف وهو لا يعقد وعارفون بالعدم الدقيق والمحصل انهم يجعلون به القبول لكل
ما لا يربط العقل الى الثابت والمنقضي وهم لا يخالفون في ذلك ورر شيئون بين
الشيئ والمنقضي واسم كلهم ذكره ان الوجود اخص من الوجودات والوجود كل ذات له
صفة الوجود وكذا العدم والصفة لا يكون ذاتا فلهذا لا يكون موجوده ولا معدومه
من سهاذ هو الى القول بالعدم فانهم يعتقدون بالذات كل ما غير فنيه ويعلم بالعدم
وبالصفة كل ما يعلم ان بالصفة وكل ذات اما مجردة او معدومة فماتل فان قيل
بذا نقض اجمالي على الوجه يعني انه لو لم يدل على بديهة جميع المصورات وهو بطل
ان بعض المصورات نظري وهو قابل بديهة فان قيل قد سبق ان
المصور على قسمين احدهما تصور اسي بالكنهه بمعنى القيم بذاته واثباته وثانيها تصور
اشي بمعنى العلم بغيره وذاته وفدس البعدان الاول لا يحصل الا بالتفكير فيقول
ببديهة جميع المصورات قلنا بذات الفرق على تحقيق الحس وبدا على يد
الامام بل الجمهور على ذلك فلهذا لا يحصل في النظر والعدم انما لا تصور كنهه اشيا
فان قيل انما نعلم قطعا ان بعض المصورات محتج بالحصول او تصور كنهه اشيا متصورة
والعقل لا يملك ان يحس وسائر المقتضات فكيف يقع القول بذات البديهة في المصورات
قلنا مراده بجميع المصورات ما يمكن وجوده وتصوره في الذهن وذلك لان المقسم في البديهة
ما لا يفكر به هو العلم الممكن بالحصول ومن هنا بطرك ان اشتاء المتدبر بباط

وجوده مستلزم گفته کافی الواجب فله بفتح الاء سند لال بالياء و علیهما کی
 سبجی فان قلت اذا كان جمع التصورات بذاتهم عبده یکون من ان یکون جمع
 التصورات الیها بذاتهم عبده لان التصديق عبده مرکب من عبارته و علی التصورات
 اشلت و احکم قلنا بخور ان یکون نظایر التصديق عبده باعتبار متعلق لا ذعان لهذا
 لمجموع و ترتبه علیته و البض للحکم عند ان اذهنی کونه حقیقه تصوریه و تانیها کونه را علیه
 من الترفیع فیجوز ان یکون بالاعبار الاول بذاتها و بالاعبار الثاني نظریا
 و لا متغایر لکان اشم صریحا فی ان تصور التفایر نفس تصور التثبیت و علی ان
 التفایر نفسهما او مستلزم له بناء علی ان التفایر مستلزم لهما و علی ذلک
 بان بین کل واحد منهما سنی متغایر المعنی الا بزمیت تعین عبده مناد و حقا قیام بین
 مخلوق و عبدهما حقا بالاعتراف صام صرح بقوله فالتغایر نفس نفس الا فی غیره
 تصور مستلزم لتصور یا ما بینهما من التغایر عبده الوجوده الثلاثة
 بل تصور او عدم العلة المقتضیه لذلک اراد بالتصديق او لکان الراء بقوله
 مطلقا بجمیع احواله و ان یکون یصح علی مذهب الحکی و اذا التصديق عبدهم بناء
 علی انه الحکم و بان المراد بالتصديق هو التصديق علی المعوق به و نه القضیه المکتبه
 من الاء فباز التثبیت فلم یبق الا شکل و الذل بدقی او یعنی ان التصديق علی
 مذهب الحکیم بدقی بالعرض بواسطه المصدق به الذل می بودند یعنی بالذات
 لا یقال مانع ان یصح کون نسبتة خبر و س القضیه کا بهر حکما مختار علی نفسا

و اكثر المحققين و منهم الطوسي حتى يلزم بسبب الاشتغال عليها عدم الاستقلال بالجو
ان هذا الاعتراض عما ذهب اليه الجمهور كما يفيض سياق الكلام و هم قائلون بحجزه النسبة
في معنى العقبة فان معناه معنى اجماليه قد اعترض عليه بعض المشهورين
بأنه لا يمكن قيل بناء و قصر و هم مصر فانه لا كان معناه الا جمالي البسيط صالحي لان
بلا حجة بالا استقلال فاي مانع عن كونه محكوما عليه قلت تحقيق كلام المسحيت
مع ان الفعل انما وضع لذلك المعنى الواحد الاجمالي المستقل ما خذ بانته سندا لشي و انما
و لذلك لا يصح كونه محكوما عليه بل هو محكوم به و انما والحرف انما وضع لمعناه ملحوظا بالا
بل عن سبيل التنعيم ولا يصح كونه محكوما عليه ولا به بخلاف الاسم فانه وضع للمعنى من غير ان
يتغير فيه الملحوظية بالاستقلال و بالتنعيم فلا يلزم ان يكون في جميع الاوقات و بجميع اعتبارات
صالحي لان يحكم عليه رويه الانسري ان معنى زيه الملحوظ في غلام زيد لا يصلح لان يحكم
عليه رويه حال كونه ملحوظا بتلك الملاحظة و مع ذلك لا يخرج عن الاسمية هذا هو تحقيق
المقام فرع عن خرافات الادغام بالنظر الى المدلول التضمني الى الخرف
لا يصلح الحكم به كلام ظاهري و ذلك لان فيه المعنى المطابق لفهم الجنس في ضمن النوع
و اذا اتحد فيها اتحد ملاحظه ايضا ولا يمكن ان يكون الملاحظ متعلقا بالعرض
بالمعنى المطابق وبالذات بالمعنى التضمني عن سبيل التوسعة اي عن سبيل
الاستيناد على الحكم من كل جانب و الافكسية الوجودية تستلزم كسبية العدم فلا يمكن
ان يكون الوجود كسبيا و العدم به جبا و يمكن حمل لفظه في كلام عن سماع الخو دون الجمع
لانه عبارة عن سبب الوجود اه لا معنى ان الكلام في العدم المطلق و هو ليس عبارة

عن سلب الوجود المطلق وذلك لانه سلب صفات الى مفهومي الوجود فلا يكون مطلقا لانا
تصور مفهومي العدم مع العقلنة عن مفهومي الوجود ولو كان مفهومي العدم سلبا لم يتصور
ذلك وتحقق المقام ان السلب العدم كلاله معنى في رابطيان لا يعقلان الا مشوبا
الى شيء ما لكن السلب معنى رابطي كلاله عام والعدم معنى رابطي خاص ضرورة انما يحذف
مفهوم العدم ملاك فظ الوجود بخلاف السلب عموم السلب ليس بان يكون العدم معكزة
مفهوم بل بان لا يغير فيه العدم والخصوص فالترديد بين ارادة المعنى الرابطي
وغيره في هذا المقام فطارد فان قلت فيكون تقيم العدم الى العدم في نفسه
والى العدم الرابطي تقيما للشيء الى نفسه والى غيره قلت لتقسمهم ذلك بملاحظ
الوجود وهو منقسم الى الوجود في نفسه والوجود الرابطي بمعنى العدم في نفسه
رفع الوجود في نفسه ومعنى العدم الرابطي رفع الوجود للرابطي اعم من العدم
المفهوم فاذا اخذت القضية المعقودة منه حقيقة لم يصح الانكاس كليا
وهو مراد السامع فلا يرد ان العدم على تقدير كونه معنى رابطي رفع الوجود المطلق
وكل ما هو حاصل في الخارج اذ الزم فيكون مستغف بالوجود فلا يكون السلب اعم منه
لكن لقي هنا بحث و هو ان قوله العدم عبارة عن سلب الوجود انما يصح على القول بالحل
المولود واما على القول بالحل البسيط كما هو مختار المحققين فلا يلزم العدم في سلب الشيء
لكن نفس ويمكن جوابه بان كلام المحقق هنا مبني على المشهور مع ان المطلوب ثابت
على ذلك التقدير ايضا فان السلب اعم منه ايضا بحسب المفهوم قتال ولا يتجلى
بمعنى ان السلب يحل على العدم كلبا ضرورة ان كل عدم فهو سلب ولا ينعكس كليا
اذ سلب العدم سلب ولا يصدق عليه العدم وانت تعلم ان هذا الكلام
لا يبرر صحة لانه ان اخذ العدم المحض ابيهم بمعنى السلب المحض لا يمكن جعل العدم
في المحض في السلب المحض والا لزم ورود السلب على السلب
بل لابد ان يوفق معنى سلب الوجود وصدق عليه العدم لانه عبارة
عن السلب الوجود كما اعترف به المحققين وان اخذ المحقق بمعنى ثبوت سلب

لا بد من العلم بان سلب الوجود المطلق لا يكون سلبا بل هو سلب الوجود المطلق

الوجود فتح يكون العدم المضاف بمعية السلب صرف ويكون وارداً على هذا
 الثبوت و يقضية لا ولا يكون الوجود ايضاً تقيضاً له ضرورة ان تقيض
 الوجود والاريجاب لا يكون وجوداً ولا ايجاباً ان السلب يحمل على العدم
 المراد بالحمل الحمل الكلي وكذا بالانعكاس ضرورة ان كل عدم فهو سلب ^{والمعنى}
 ولا ينعكس كلياً لان سلب العدم سلب لا يصدق عليه العدم وفيه بحث لانه ان
 اراد بالسلب والعدم ما يعنى السلب الربطي وسلبه في نفسه العدم الربطي والعدم
 في نفسه فعدم الانعكاس ضرورة ان العدم العام من للعدم المطلق
 حصه من حيث خبرته منه وان اراد بالسلب السلب الربطي وبالعدم العدم في نفسه او على
 العكس لم يتصور حمل وان اراد بالسلب ما يعنى كلا القسمين وبالعدم العدم
 في نفسه فذلك لا ياب عنه اللفظ اصلاً فان قيل لا شك ان العدم رفع الوجود و
 اسلب رفع الشيء كان فاسلب اعم من العدم وحمل الاعم على كل افراد الاعم بدون
 العكس ظاهر فعدم العدم هو رفع الوجود المطلق وكل ما هو موجود في الوجود
 والخارج فهو تقيض للعدم هذا المعنى فلا يكون العدم ارفع من اسلب الاعم الا بحسب
 ولا يمتنع انعكاس الحمل كلياً قصار لقول كل شمس هرة افلك الرابع وكل
 في الفلك الرابع من الكواكب فهو شمس والظلمة هرة بناء على ان الفلك يحد الترقى
 بين مفهوم العدم ومفهوم الاعم اسلب بان في الاول ملاحظ الوجود دون
 الثاني ولهذا قيل تقيض رفعه وسلبه ولا يقال تقيض افعى عدم ولا يبعد ان يقال للعدم
 معيان لغوي وعرفي وبناء الاول على الوضع الاصح والثاني على العرف الطارئي
 والله بيل علم ان المتبادر من لفظ العدم في العرف انما هو سلب الوجود ولكن
 ان تجعل الصورة اه هذا المقتضى ايضاً من حيث على افتراض البدئية والمنظرية
 باختلاف العلم الاجمالي والتفصيلي فهو استدلال ببداية التصورات العلمية الاجمالية
 السلبية المتعلقة بالمتقدمة القالبتة بان هذا الحكم بهي على الصورة العلمية التفصيلية
 السلبية المتعلقة بان التصور الوجود بهي لكن هذا الاستدلال يحتاج الى ادخال
 مقدمة اخرى وهي القالبتة بانه يتوقف على تصور الوجود فيه انا الحكم حاصله

انا لا نعلم كذا في التصور بوجه بل في التصديق بالتشايغ بينهما لانا نعلم بالتشايغ سماع
الوجه ان التصور بهما والتشايغ بالذات فلا جرم يكون الوجه ان التصور تأييدها ^{عليها} ^{فيها}
ولا لم يحكم بالتشايغ الذاتي بينهما فالصحيح بوجه غير كاف في هذا التصديق
فقال في ان رة الى الحكم ^{المحكم} لا يجب ان يكون مقصورا بالذات بل يجب ان

يكون ملاحظا بالذات والفرق بين التصور والملاحظة في المعاني الحرفية وغير الظاهر
المراد بالباطنة هذه الاشياء الى دفع ما يرد على الدليل انا نختار ان اجزاء
الوجود ليست وجودات فقولك فليس محتمل ان تكون الاجزاء قسما لا باس بذلك لان
الاجزاء الخارجية ليست بتصفية بغيرها كاجزاء الحيران تنصف بماليس جيد ان
وتقرر ان دفع ان المراد بالاجزاء الاجزاء الزهنية المحمودة ولا يجوز انصافها
اشي للزوم اجتماع النقيضين المستحيل كما يجب ان شاء الله تعالى وحاصله
الترديد ان اشارة الى ان المراد يكون الجزء وجودا كونه نفس مفهوم الوجود
فلا يرد ما قيل انا نختار ان الجزء وجودا لكن صدق الوجود على جزئيه
صدق عرضة وكذا ينفع ما يبرى من بقا قسم اخر وهو ان يكون بعض
الاجزاء وجودا لانه يلزم كون جز الوجود نفس مفهوم على ذلك التقدير ان
وهذا التقدير اولى من تفريش وجه الاولوية ان اشارة الى ان

المسلب الى حصول الامر الزايد عند الاجتماع فقط وح يوجب عيبا منع بانا سلبا
انه يحصل عند الاجتماع الزايد لكن لا يمكن ان هو الوجود فقط مع تلك الاجزاء فلا
يلزم عدم تركيب الوجود والمحمس رحمه الله عليه ارجع اسلوب الى كلا امرين في بطل
انه ان لم يحصل عند الاجتماع الزايد او حصل لكنه لم يكن هو الوجود لم يتحقق هناك وجود
لان الاجزاء ليست بوجود ذات وذلك الامر الزايد ليس هو عين الوجود وانما استقام
منه في الجزء لان مراد المستدل انه لا يجوز ان يكون شيء في اجزاء مفهوم
الوجود او لم يكن اجزاء مفهوم الوجود وعلى الثاني لا بد منها من الامر الزايد
فما يبرى لكل واحد فرض ان غير الوجود ويكون هو مفهوم الوجود وعلى الثاني

لا بد منها من امر زايد مغاير لكل واحد فرض انه غير الوجود ويكون هو مفهوم الوجود
فمن ينقطع المنع عنه انه لو كان الوجود هو ذلك الزايد مع تلك الاجزاء لم يكن ما فرض
جميع اجزاء الوجود جميع اجزائه ينفك وايضا عنه ينفك يكون الزايد جبراً غير ذلك
هذا المصنف ولم يقل هذا التفسير هو الصواب ثم الاثر الزايد بوجه المتفاد
من قدم فيكون عارضا لها وظاهر المصنف غير صحيح فان الاحتمالات
كثيرة وحاصل التوجه انه اختار الاقرب فالبطلان لم يتعرض للباقي
صريحاً اعتماداً على ان فاداً يعلم لا بطريق الاولى دائماً اكتفى بالاثارة
الهي لان النظر هنا تنبيه على وجه الترتيب وبيان ان الهية الاجنبة عنه اقرب
الى المجموع المركب وانتم عما عداه من سائر الاحتمالات او كما ان المركب حاصل
بالاجتماع لك الهية في امر اجنه اذ ليس بين الاخرين ذلك الامر الزايد علاقته
المعروض بوجه ولا هو مجموع الاجزاء وليس له بالاجنبة هنا الا ما ليست له تلك
العلاقة المذكورة اعني العارضة والمعروضة ولم يكن مجموع الاجزاء ايضاً فذايرد ان
لعلاقته لم ينحصر في العارضة والمعروضة حتى يكون ما عداها داخل في الاضحية
اذ لا يتصوره هذا بالنظر الى الاحتمال الثاني وقوله وحدة العارضا
هذا بالنظر الى الاحتمال الرابع اعلم ان عرض الشيء عرض المنحصر
من هذا الكلام دفع الايراد المشهور على هذا الدليل وهو اننا نختار ان الوجود
مركب فذلك لاجزاء يتصف اما بالوجود فيكون الكل صفة للجزء

لكن ذلك الجبر لا يكون صفة لنفسه واللازم عروض الشيء لنفسه قلنا لا يامكن ذلك
لان من المعنويات بالعرض لا نفسها كالحكمة والمعنوية والمعلومية والعدم
الى غير ذلك وتقرير الدفع ظم ثم لا يخفى اه جواب سوال يرد على الدليلين
اما على الدليل الثاني فيان يقال ان اريد نفى الاجزاء الذهنية للموجود
فتختار ان اجزائه يتصف بالوجود فيكون الشيء صفة لنفسه قلنا لا
يلزم من اتصاف الشيء بامراتصافه بجزئية الذهنية وان اريد نفى الاجزاء
الخارجية فلا يتم التقريب اذ لا يلزم منه امتناع التحديد لجزا ان يكون
مركبا من الاجزاء الذهنية ودون الخارجية فيمكن التحديد بها وحاصل
الجواب اختيار الشق وبيان استلزام التركيب الذهني للتركيب
الخيالي وبالعكس حتى يلزم امتناع التحديد وهو المخطا الظاهرات
المراد بالاجزاء الخيالية الاجزاء الموجودة في وجودات متميزة
وبالذهنية ما لم يكن لك سوار كانت محولة او غير ذلك كاجزاء الكثرة وبهذا
يندفع ما يقال على قوله فلا يكون الصفة بشاها صفة انه ينقض ما لكثرة
فانما عارضة للمجموع مع ان الوحدة التي هي جزءه ليست عارضة له
بشما بل لجزءه والتفصيل ان هذا الدليل انما يتوقف تمامه على
اثنين الاول ان يكون المراد نفى الاجزاء الخارجية دون الذهنية وثانيهما
ان يراد بالاجزاء الخارجية والذهنية ما ذكرنا والالم يتم الدليل اما على

سواء كان ذلك الجبر صفة لنفسه
او صفة لغيره فلا يكون
تقرير

تقرير

تقدير ان يكون المراد في الاجزاء الذهنية فلان الاتصاف بالشيء لا يستلزم
الاتصاف بجزءه الذهني كما ينه المحقق رحمه الله تعالى تقدير ان لا يلزم بالاتصاف
الخارجية والذهنية ما ذكرنا فلان تنقيض بالكلية كما سبق فلا يتم
الدليل في نفى الاجزاء الخارجية ايضاً وكذا الدليل الثاني في الحاشية
الاتصاف بامر مستلزم لاتصافه بجزءه الخارجي وليس مستلزماً لاتصافه
بجزءه الذهني لان الجزء الخارجي جزء حقيقة فلو لم يتصف به لم يتصف
بالكل بتمامه بخلاف الجزء الذهني فانه ليس جزء حقيقة فلا يلزم عدم الاتصاف
بالكل نعم حل الشئ على ان لا يستلزم حل جزئه عليه في يلزم من حل الشئ
على نفسه المستحيل جملة متعارفاً كما ذكره في انه عرض الشئ لنفسه المستحيل
وانت تعلم ان هذا الكلام مبني على ما ذكره في تفسير الاجزاء الخارجية
والذهنية فلا تعقل اولاً يلزم من اتصاف الشئ بهذا بالذات
الى الدليل الثاني بوجهيه اهـ وحاصل التوجه ان المقام في هذا المقام
اثبات باطل الوجود المطلق لا الوجود الخارجي فقط ونقيضه عدم
الوجود في الذهني فنقول الوجود المطلق يصدق عليه الوجود
المطلق لانه موجود في الذهن فلو كان له غير معدوم ذكناً وخارجاً
لم يكن موجوداً في الذهن ضرورة عدم تحقق الكل بدون الجزء قالوا
يكون موجوداً ومعدوماً معاً وحصوله ان جواز اتصاف الجزء الخارجي

للشئ بتقيضه انما هدى في الامور الخارجية ونقاؤها دون الامور الشاملة
 ونقايتها واسرفيه ان الامور الشاملة صادقة على كل ماله تحقق بالبرم
 من الوجوه فلا يصدق تقيضه الا على ما لا يكون له تحقق اصلا والجزء الخارجي
 للشئ يمنع ان يكون لك هذا هو تحقيق المقام فدع عنك خرافات
 الاولام بخلاف الامور الخارجية فان افراد نقايتها بالبرم محققة
 فيجوز ان يكون اجزاء الى رعية منها وليس هذا من اجتماع
 التقيضين المسجل لانه انما يستحيل باعتبار كل واحد وانما احتياج الى
 التوجه لان الاثر من الدليل على ما قرره المحققين هو انقضاء الجزر
 الى رعية للشئ بتقيضه و هو ليس من اجتماع للتقيضين المسجل الا ترى
 ان البدن مركب من اجزاء كل منها متصف بانه ليس بهن وكذا ليست
 وغيره نعم لو كان المراد اقامة الدليل على لغى التركيب الذهني من
 الاجزاء المحمودة لثم المظهر لا يمنع حل لقيض الكل على الجزر المحمول لانه
 يلزم اجتماع التقيضين باعتبار كل واحد لا يجب ان يتقدم على الكل
 اصلا اي لا يجب الوجود بان يتقدم وجود الجزر على وجود الكل بالزمان
 ولا يجب الذات بان يتقدم ذات الجزر على ذات الكل بالزمان
 ومن هنا يظهر لك ان تقدم بالذات قسم للتقدم بالزمان والتقدم
 يجب الذات قسم منه فانهما هو بالذات اي التقديم بالذات وهو

ما يجمعها مع المتقدم به المتأخر فالجزء ليس متقدم على الكل بحسب الوجود أي
 ليس وجود الجزء مقدما على وجود الكل بالذات بل بحسب الذات أي ذات
 الجزء متقدم على ذات الكل بالذات والا لم يكن المكان وجود الجزء مقدما
 على الكل بالذات لكان المركب من جزئين مركبا من اربع اجزاء اثنان منها الجزء
 واثنانها وجودها لان الكل مركب من الجزء الموجود وانت تقدم ما فيه
 لان المركب من الشيء لا يكون مركبا من صفة وكونه جزء من شيء لا يقتضي ان
 يكون صفة ايضاً جزء منه الا ترى ان قطع الخشب جزءا ليس يرصع ان المقطوع
 التي هي صفة للقطع ليست جزءا والجواب ان لتقويم بالذات بحسب
 الوجود يوجب ان يكون الوجود ايضاً معتبرا في الكل فيلزم التركيب
 من اربع اجزاء قطعاً لا بان يكون الوجود اربع اجزاء عن قول
 الخصم والا لكان المركب اربعة اجزاء حاصلة ان هذا ناهيك اذا اعتبر الوجود
 ايضاً في التركيب بان يكون مجموع الجزء والوجود جزءا منه وليس
 كذلك جريره انما هو ذات الجزء يردون الوجود نعم الوجود شرط للجزئية
 ضرورة ان الجزء من حيث هو جزء لا يكون معدوما الا ترى الى ان
 استبعاد اذ قد قسم للتصديت ومعتبر فيه لكن لا من حيث ان الساذجة
 قتلها والا لزم التناقض من حيث ذاته مع قطع النظر عن القيد
 فان قلت لا احتياج الى ان يجعل فيه قيد الوجود شرطا للجزئية

لان الجزء الحارفي للشيء يتصف ببقية فنجوز ان يكون جزر الموجود متصفا
 بالعدم قلت قد سبق انها في غير الامور شاملة ولتألفها واما فيها
 فهو مستلزم لاجتماع النقيضين المستحيل فتذكر فليزم حصول الشيء
 من الاشياء المحض انما فسر عبارة الكتاب بهذا المعنى ان انضاف اجزاء
 الشيء ببقية ليس بمع كافي امثال البدن والحيوان والدار وغير ذلك
 فان كان الكلام اه هذا كالدفع للاشكال المذكور وحاصل ان انضاف
 اجزاء الشيء ببقية انما يجوز في غير الامور شاملة كالاشياء المذكورة
 واما في الامور شاملة ولتألفها فلا يتصور ذلك فتأمل المراد بآخر
 في حق الوجود اه جواب سوال المذنب لتقريره ان قولكم الوجود اعرف
 الاشياء ومناقض لنفسي الحكم على الشيء يستدعي تصويره بوجه سابق
 على تصويره والحكم على الوجود بانه اعرف الاشياء يستدعي تصويره
 بوجه سابق على التصور فيكون ذلك الوجه هو اعرف من الوجود و
 تقريره دفع ظاهر ولا يخفى ان التوثيق اعرف فيه الوجود هذا لم يتو
 ثبوتها على تلك المقدمات والضم انه مبني على باطل الوجود اذ لو كان مركبا
 له اجزاء اجزاء ولا يعقل اجماع شيء من جزئيه وكذا اعرفيته والحاصل
 ان الاعم بعد ثبوت الباطل ظاهرة وكذا الاعرفية بالاستقراء علم علم
 والحق هذا الوجه من دفع ما يرد على المقدمات التي اورد بها

الحصص من المنوع فان قوله الرسم لا يفيد ولكنه ممنوع لا ضئيل ان يكون لبعض
الرسم ^{الرسم} علاقة مع ما يرسم بها ^{الرسم} لا يخفى ما في المقدمات من سخافة
قوله بالاستقراء قلنا هذا استقراء ناقص فان المفهوم والمعبر ^{عن} عرف من
الوجود بتلك اعم قلنا مم يعين ما ذكر قوله دالا عم خير الاخص قلنا مم في
الوجود كما سبق ذكره قوله وايضا فاليفقض عام اه قلنا هذا من مخرجات
الغلاة سقيمة وستكلم عليهم في موضع قوله لان شرط العام اه هذا اذا كان
العام داخلا فيما تحته واما اذا لم يكن فلا مقدمات خطائية اقول لا شك
ان الكلام في الوجود المطلق وهو اعرف ^{من} جميع المفهومات واعم منها قطعاً
وليس له افراد حقيقة الا حصص وهو نوع حقيقي بالنسبة اليها فلا حاجة
الى التزام كون هذه المقدمات خطائية نعم قوله فاليفقض عام الى اخر ما قال يشبه
يكون خطاياها كما فلا تعقل قد سقت من استشارة حاصل الكلام ان هذا لا يمكن
وجوهين احدهما ان يكون المراد يكون الافراد وجودات صدق الوجود عليها و
يكون المراد نفي الافراد الخارجية بناء على ان يستلزم البساطة الذهنية المستلزم
للطلب فيقدم عليه جواب الشارح وهو ان اجزاءه وجودات لكن صدق الوجود
عليها صدق عريض وهو غير مستحيل ولو سلم ^ف مساواة الجزاء الخارضية لكل
غير محال ويتوهم عليهم جواب المصنف الشق الثاني لان الاجزاء الخارجية
لشيء يتصف بتفصيله ولا يلزم اجمع التفتيش المستحيل فان قلت

يترجم على جواب الرابع ان يكون ما فرضناه جزءا لوجود معروضه واصله وهر مع
قلنا لا استناع في كون جزءا في معروضه واصله وايجز اننا نطلق الى الالآت
فانه اذا قيل الناطق ان يكون قضيه بما دفعه لان كلا من المتأولين يصدق
على الاخر فالان المحمول على الناطق لا يكون تمام حقيقه الناطق ولا داخل في
حقيقه الناطق فيكون خارجا لازما له وكل محمول خارج لازم عارض والموضوع
معروض له والحاصل انه لا استحالة في كون الكل عارضا لجزءه بل هو عارض
محمول عليه كما ذكره من المثال غايه ما في الباب ان لا يكون الخارج بنسبه
خارجا ولا استناع فيه فان المركب من الداخل والخارج خارج واما كون الكل عارضا
لجزءه بمعنى انه قائم به وحال فيه فانظم استحالة كما في السواد القايم بمجمله نعم الكلام
في ان نسبة الوجود الى الماهيات مستندة الى محالها وقد سبق في كلام المحققين
مع غير هذه الاختيارات وتاثيرها ان يكون المراد بكون الاجزاء وجودات
كدها نفس مفهومه فيكون المراد بالذليل في الاجزاء الذنب كما اختاره
المحققين فلا يتوقف عليهم جواب الشارح ولا جواب المحقق في الشق
الثاني لانه لا احتمال على هذا التفسير للجواز الذي ذكره الشارح فانه
لو انصف الاجزاء الذنبية للشيء بقبضه لمزم اجتماع النقيضين
في محل واحد وهو محيل قطعا فلا يمكن الجواب الا على القول
باعتداد مفهوم الوجود في الشق الاول واصلها وجهات

وخراف احدهما ان يكون التزديد في الدليل بالنظر الى المفهوم ويكون
 المراد نفى الاجزاء الى رتبة فيوجه عليه منع بطلان اللزوم ويتوهم عليه منع
 الملازمة على تقدير القول بتعدد مفهوم الوجود وثانيهما ان يكون التزديد
 ٢٠ الدليل بالنظر الى الصدق ويكون المراد نفى الاجزاء الذاتية توجه عليه جواب
 اشتمال وتوهم عليه جواب المص في الشق الاول ولم يتوهم جوابه في الشق الثاني
 هذا هو التفصيل اللالين بالمقام لكن المحنة رح بين في التحقيق وجن بانه
 الى التزديد في كونها لغش مفهوم الوجود او في صدق الوجود ولم يتعرض للو^ج
 بالسنه الى نفى الاجزاء الى رتبة او نفى الاجزاء لانها يعرفان بالكلام ابان
 بادنى تامل بتعدد مفهوم الوجود فان مفهوم الوجود اذا كان متعدد^ا كان
 حقيقه الوجود الذي هو مركب متعاضداً لحقيقة الوجود الذي هو الجزير بغير علم^ا واه
 الكل للمجرد في تمام المهنة نعم ان كان اه بيان لمثلي غلط اش واصل انه على
 تقدير ان يكون الاختلاف في الابدان^ا وكنيته متبنا على اشتراك الوجود لم يصح
 جواب المص في الشق الاول لانه يبنى على تقدير مفهوم الوجود ولكن لم يصح جواب الش
 ايضاً لان التزديد بالابطال الى مفهوم الوجود لا صدقه فيلزم ما واه الكل
 للجزير على تقدير الاشتراك فجواب المص^ا في الشق الثاني في البناء على التفرّد^ا لانها لا
 بصحان على تقدير الاشتراك ولا وجه للاولوية وانت تعلم ان اش لم يحل
 التزديد على انه في مفهوم الوجود فمخا به على رعم الى كما لا يخفى وبهذا نظري

بالتحقيق المذكور عن هذا الدليل بالترديد بان يقال قولك والافاجروه
اما وجودات اولست لوجودات ان اردت انها نفس معنهم الوجود فنختار
الشق الثاني وان اردت انها يصدق عليهم الوجود فنختار الشق الاول ويبقى
الكلام الى آخره ثم اذ اثبت كون الوجود بهذا بيان لقاعدة جديدة كما اقمنا
ابن عليه يشير الى ما سبق من انها لو كانت معنوماتها عارضة لمحقا لثباتها كانت
محمولة عليها بالاشتقاق او بالمواطاة والا اول يستلزم كون الوجود موجودا خارجيا
وان في يستلزم كون المكنى المصدى محمولا على معروضه مواطاة وكلاهما محقق وقد
ما يرد عليه فتذكر وكان التردد بالنظر الى الصديق اذ لو كان بالنظر الى المعنوم
امكن الجواب عنه باختيار الشق الثاني كما عرفت تفصيله قوى هذا الدليل
ولم يكن الجواب عنه اصلا يمكن ان يقال ان اسراده بما تحتها باكمل عليه الوجود
سواء كان الموضوع اعم او مساويا او احص فنختار ان اجزاء الوجود ما صدق
عليه ولم يثبت انه ذاتي لما تحتها بهذا المعنى كيف وقد قال البتة محل عليها
الكون وكذا كيف يحل هي عليه وان اراد بما تحتها هو اخص منه فنختار ان اجزائه
ليست كذلك ولا يلزم عدم حدها عدم حدها عليه حتى يكون تملكا جزئيا متكاملا
اعلم ان المجموع اه بتدقيق المقام ودفع لما يرد على ظاهر كلام المصنف
ويؤان هذا الامر الاخر ايضا جزء فتقبل الكلام اليه وايضا لو كان الوجود هو ذلك
المجموع مع تذكر الاجزاء لم يكن ما فرض جميع اجزاء الوجود جميع اجزائه هي وتعتبر

الرفع ان هذا بما ورد لولان المجموع مركبا من تلك الاء وتلك الاء الوحدانية
وليس كذلك بل هو تلك الاء من حيث انها مودنة للئنة الوحدانية
بل ليغير عنها اء آخر وهذا الئنة الوحدانية يختلف المعنى الثالث فانه نفس الاء وان
من حيث انها مودنة للئنة الوحدانية ولا يلزم من اعتبار الئنة اعتبار عاضة الئنة
فان قلت هذه الئنة معتبرة في المعنى الثالث والا لكان عين المعنى الاول
تنقل الكلام الى الئنة فالتكامل وجود اسوي الجزء والكل والا فلا وجود
لك ولا يصح يكون الوجود تلك الاء مع تلك الئنة فلا يكون ما فرض جميع
اجزاء الوجود جميع اجزائهم لا يقال لا يصح نقل الكلام الى الئنة لانها غير قابلة
للوجود لا نقول قد مر مرة ان الكلام في الوجود المطلق وهي قابلة
له قطعا قلت هذه الئنة كافي في تميز الكل عن الجزء اذا لاجزاء الئنة مع هذه الئنة
عين الوجود وبها اجزاءه شائرة له ولا يجب اعتبار هذه الئنة في تحصيل
التميز وقد سبق ان التقييد يلاحظ على وجهين احدهما ان يلاحظ على وجه
الاستقلال وثانيتهما ان يكون هلا حظا من حيث اسم الئنة بين الطرفين
المعتمد والمقيد به فالداخل في المجموع هو هذه الئنة لكن لانه حيث انه يقيد
لان حيث يتيمم والام يبق فرق بين هذا المعنى وبين معنى الثاني فلا يصح نقل الكلام
ايها اذ لم يغير اعتبارات العقل ولم يلزم ايضا زيادة جزء اخر على ما هو المتروك
الحاصل ان الوجود نفس الاجزاء من حيث انها منقطة للئنة الوحدانية لانفس الاجزاء

وحسنه عوض الهيئة الوضائية لها والفرق واضح على من لم ادنى مسكة
 والمعنى الاول لم يتغير فيه الهيئة اصلا لا بطريق التقيد ولا بطريق التقييد
 وبالمعنيين الاخرين معايرها لكن معايرة ذاتية وبالمعنى الثالث
 معايرها كما اعتبارية لانهم يذكرون المعنى لنفس الاجزاء الا انها من حيث انها
 معروضة لها وهذه الهيئة معتبرة بطريق التقييد دون القيد ومفادها
 مع المناير والاعتبارية ثم انظر انه يتقبحكم اه لما كان قومه مناير لها
 يشعر بجواز انفكاك الكل عن الاجزاء بالمعنيين الاخرين وان انفك
 في الحرف ما يمكن انفكاك دفع ذلك التوهم به القول وقوله ثم عطفت
 على كلام متوهم اي هكذا يحكم به النظر الى ثم نظر الرقيق اه ومثل هذا كثير
 شائع في المصنفين اي ثم نظر الرقيق يحكم بانها اي الاجزاء
 مستلزمة له اي لكل لان العدد ليس محض الوحدات فكذلك معروضة
 يعني تلك الاخر ليست محض الوحدات وكل ان تلك الاجزاء معروضة
 لكثرة وكثرة مستلزم العدد فكذلك معروضة لكثرة يستلزم معروض العدد
 وبهي الهيئة الوضائية الداخلة في الاجزاء او العارضة عليها فان قلت يلزم كلامي
 ان يكون دخل كل واحدة فيه مرتين مرة على الافراد ومرة في ضمن المجموع كرسب
 الفلانة مثلا من الاجزاء لغير المناهية اذ على هذا التقدير ان يكون المجموعات الثلاث
 الحاصلة من وحدات الثلاثة جزءا وكذا المجموعات الثلاث الاخر الحاصلة من هذه

كتب

كاتب

المجموعات وكذلك وايضا يلزم ان لا يصح في الجزء المكشوري عن العدد مع انه مختار المتأخرين
 وانه ايضا يصح تركب العدد من العدد مع انه باطل قلنا التحقيق ان بينا كل جزير وضع
 الاجزاء من حيث هو كثيرهم وجمعها من حيث هو واحد ومن البين ان دخول كل جزء يستلزم
 دخول كل جزء يستلزم دخول الجميع الاول مطلق وان كان مع وصف الكثرة اى الدخول
 لكنه يستلزم دخول الجميع الثاني لكن لا مطلقا بل في الاجزاء الزائدة فتأمل فانه دقيق
 وبذلك حقيق وبنهايات يفصح مقامها اوسع من ذلك لا يخفى ان بين التصورين اه
 وذلك لان الاجزاء الوجودية كانت وجودات لزوم عروض الشيء لنفسه المستحيل لانه يلزم ان
 يكون جزء الوجود من حيث انه جزء عارضه ومعرضا لنفسه بخلاف الدارات اجزاء
 كانت دارات لم يلزم عروض الشيء لنفسه لانه يكون عارض واحد عارضه جزء وان لم يكن
 وجودات لزوم اجتماع النقيضين المستحيل كما سبق بخلاف الدارات ان لم يكن
 دارات لم يلزم اجتماع النقيضين المستحيل وسر في هذا لكون البين فاقدها كيد غير مرة
 ان تقايس الاسرار لم يمس بها فرد في نفس الامر يصدق عليه انه محجب ان لا يكون له تحقيق
 بوجهه اصلا فجزء الوجود المطلق الكان نفس مفهوم الوجود لزوم عروض الشيء لنفسه المستحيل
 لانه يستلزم ان يكون الجزء من حيث هو جزء عارضه ومعرضا لنفسه بخلاف عروض الـ
 لمناطق كما لا يخفى والكانت ليس لوجودات لزوم كون الوجود المطلق معدوما مطلقا
 لان الوجود موجود فله فيكون المعدوم المطلق خبره كان معدوما مطلقا لا
 محالة فليزوم اجتماع النقيضين المستحيل بخلاف الدارات جزؤه الكان ما ليس به لم يلزم
 ذلك كما لا يخفى وذلك لان الدارات لا يجب ان يكون مركبا من الدارات كما يجب في الوجود كونه موجودا
 ولا يلزم كون جزء ما ليس به اياها كما يلزم من كون جزء الوجود معدوما مطلقا كونه معدوما
 وقد عرفت ان السببية تشمل الوجود واحاطة بكل ما عليه سمة الشيء والحق في الدارات فاقسم
 ولا تعجل حول هذا اي انصاف الشيء بنقيضه هو ان لم يكن غير محال في الاطلاقات قال لبعض الفضلاء
 المراد من انصاف الشيء بنقيضه انصافه في القضاء بالمتعارفة وقولنا الجزى ليس
 بحزني طبيعي وفيه نظر لان الانصاف اني بنقيضه انما هو في قضيه الطبيعي كما في انصاف

الوجود بالعدم لان التقيصين هما مفهومان دون المتعارفة اذ الحكم فيهما انما هو على الافراد
في الازم بها اتصاف افراد احد التقيصين بالتقيص الاخر ويرجع الى اتصاف الشيء بالتقيص
وهو مجتمع قطعا واليتم على هذا يكون مدار الجواب في الفرق بان اتصاف الشيء بتقيص في
القضايا بالمتعارفة وبين اتصافه في القضايا بالطبيعة لا على الفرق بين اتصاف
الشيء بتقيص هو ظاهر وبين اتصافه استقفا كان الوجود معدوما مطلقا اي ذهنا
خارجا وهو محقق قطعا وقد سبق تفصيله حل اولي او حل متعارف ذاتي اه الحمل
بالمواطات في قسمين الاول الحمل الاولي وهو ما يقيس المحمول هو ليعلم عنوان
حقيقة الموضوع ومن هذا القسم حمل الشيء على نفسه وهو ضربان ضرب يوحذف فيه
احدهما بحيث لا يلازم فيه اخرى مثلا ربه اذا اخذ مع ذاته ثم يوحذف مع غيره اخرى
فيقال ربه المتلفات اية او لا هو المتلفات اية انما فيها فهد الضرب صحيح غير مفيد وضرب
يوحذفان فيه بدون التباين بان يتكرر الالتفات الكاشي واحد ذاتا او
اغنيا رافحل ذلك الشيء على نفسه من غير ان يتعدد المتلفات اية وهذا الفرق
غير صحيح غير مفيد ضرورة انه لا تعقل النسبة الا بين اثنين معايرين بوجه ما وانما
سمى هذا التقيص اوبيا لانه يكون به طبيعيا وانما في الحمل ان يقع المتعارف وهو ما
يعتبر فيه ان يصدر في المحمول على نفس الموضوع بان يكون جزئيا من جزئياته
او على ما صدق عليه بان يكون ذلك من جزئيات المحمول كالا او بعضا وانما يسمى متعارفا
وذلك انما يتبعه وتعارفه في المسائل العلوم وقضايا انتم ان الصدق المعبر فيه اما ان
يكون ذاتيا بان يكون المحمول ذاتا او ذاتيا الموضوع كحل الابن على ربه او حل الحيوان
والناطق عليه سمي ذاتيا واما ان يكون عرضيا بان لا يكون المحمول كذلك سمي الحمل
عرضيا كحل الكايتب على الابن او حل الابن على انطلق اذ عرفت هذا فنقول
حل الوجود عند الشيخ بالنسبة الى الخلق والانواع حل اولي لان مواده ان حقيقة
الابن مثلا عين الوجود وبالنسبة الى الافراد حمل متعارف ذاتي لكون الفرد من
جزئيات الحقيقة وهي عين الوجود ويكون حقيقة الشيء هي ذاتة فلفظ اني
قوم او حل متعارف للتقيص لا التزديد لان المذكور اه لان باطنه متفرعة

على كونه مفهوما واحدا لكن معنى قول انا قد عرفت اي قد عرفت مقايسته
لان وجود كل شيء ان كان عين حقيقة كان تابعا لها في الابدانية والكنية والب ^{التركيب}
وكذا اكتفى بالمساحة ولم يقل خطأ بمعنى اخر فانه من الموجود لكل ذات له صفة ^{الوجود}
وكذا المعلوم والصفة لا يكون ذاتا فلا جرم لا يكون موجودة ولا معدومة ومن ههنا ذهب
الى القول بالواسطة واراد بالذات كل ما يحرك ويعلم بالاستقلال وبالصفة كل ما لا يعلم
الا بالتسمية وقد عرفت تفصيل هذا المقام فتذكر ان يكون له كل قبل اجزائه
لان تحقق الموصوف لنفس وجوده فيه بحيث ان مشي الاحوال والقائمين بان
اجزاء الوجود ينشئون الثبوت المعنى بازاء الوجود الذهني فتركيب الوجود عندهم من
الاحوال في الثبوت بمنزلة تركيب الذهني من الامور الزهنية لا شائكة ظاهرة فيه فان
التركيب النبوي يستلزم ثبوت الاجزاء والحال لا وجودها كما ان الذهني يستلزم
وجود الاجزاء في الزمن لا في الخارج اقول الظاهر ان تركيب الاحوال غير معقول
لان التركيب الحقيقي الاختصاص والقيام بين الاجزاء ولا يمكن فيه ايجاد احدهما
في القيام بمحل الثالث بالنسبة الى قيام الاخر بهم والا لزم ان يحصل التركيب الحقيقي
بين الحركة والسكون القائمين بالجسم فانه ان قديم السكونية به موقوف ^{على}
على قيام الحركة به ولا شك ان قيام الحال والحال في مرتبة قيام العرض في
الاسكانية . وعلى غير المنهول قد يكون اجزاء خارجة ممانته الى اخره انت تعلم
ان التباين بين المحدود والمحدود وجوده حاضر وتنفرد لو كان المحدود اجزاء الى خارجته
يفوت التباين بينهما فان المحدود والمحدود على ذلك المتغير يكون صورة كلية واحدة
من غير تباين فلعلم مرادهم بل هي ليس حقيقة بل لما يقال البيت هو التركيب من الجدار
والشق مع البيت المخصوص في كل وقد بينا كسابقا الى اخره اعراض
على جواب المصنف وحاصله ان هذا دليل على اجزاء الخارجة فهو ان يتوقف
على تمايزها في الوجود الخارجي ولا يصح منع اصلا فالرسل صحيح والجواب ساقط
بناء على قول المصنف اه اعلم ان اجتماع التركيب الذهني والخارجي ثلثه

احوال الاول انهما لا يجتمعان اصلا لان المركب الى ربي كائن من المركب من
 البدن او النفس او منه من الصورة بناء على ان الترتيب الى ربي عن المجرد والماد
 محال لو كان مركب من الجنس والفصل لكان له حدان تامان لعممة التخصيص بالاجزاء
 الخارجية وقد عرفت ما فيه والثاني انهما قد يجتمعان لو وقع تخديم المركبات
 الخارجية وبابطها بالاجزاء الذهنية والثالث انهما مثلا زمان
 وهو قول المختار عند المحققين سيجي ان شاء الله تعالى تحقيقه كانه اشارة
 الى قول ههنا توجيهان احدهما ان يكون هذا الجواب واحدا رجعا الى الترتيب
 وحاصل ان اراد بالاجزاء في قوله يتصف الاجزاء بوجود مع الى الاجزاء الذهنية
 تختار انه يتصف بالوجود قليل ولا محذور فيه لان تقدم الجزء الذهني على
 الكل بحسب الوجود الذهني والاستحالة في عدم تقدم الجزء الذهني على الكل
 لا تخادعه مع ذاتا ووجودا وان اراد بها الاجزاء الى ربي قلنا تختار
 انها يتصف بالعدم ولا محذور فيه بل كل مركب من الاجزاء الخارجية يتصف
 اجزائه بقضه ونائبهما ان يكون جوابين لا ترد فيه ما حاصل الاول
 اننا تختار الشق الاول لكن المقصود بالابطال الاجزاء التي يجزيها
 ويثبتها في الخارج ممنوع وحاصل الثاني اننا تختار الشق الثاني و
 لا محذور فيه على تقدير كون الاجزاء الخارجية ولا على تقدير كون الاجزاء
 الذهنية امتكان المحقق المراد بالصفات الحمل الاولى فانه يجوز ان يحمل
 السقيض اه وذلك لان الجنس ليس عين النوع بل هو غيره فهو متصف
 بنقيض بمعنى انه لا هو والكان احدهما محمول على الاقرب الى الحمل المتعارف الذي
 ماله حمل احدهما على ما صدف عليه الاصر والتحقيق الى اخره ان اراد بالاجزاء
 الخارجية الموجودة فيه لوجودات مماثلة وبالذهنية ما لم يكن كذلك سواء لم يوجد

فيه او وجدت فيه غير مائزة وسواء كانت محولة او غير محولة كاجزاء الكثرة
لم يصح هذا الكلام لا باعتبار الحمل المتعارف ولا باعتبار الحمل الاول حاصله الا
عترض على الشارع وببينة ان الحيوان مثلا اذا اعتبر حده على سببه فاما ان يتغير
ان لم يعتبر هو كما في حمل الشيء على نفسه بعد التقاير لا اعتباري كما يقال الموجود
هو الماهية او الوجود هو الوحدة واما ان يعنى به صدقة عليه فيصان ذلك
الشيء فرد من افرادة او ما هو فرد للآخر وهذا هو تاريخ المتعارف وتحقيق
لذلك المفهوم النقيض لكل من اعتبارين والجنس ان لم يصدق عليه النوع
بالمعنى الاول يصدق عليه بالمعنى الثاني فلا يصدق عليه نقيض هذا المعنى المعدم
طورا سبب عنه مفهوم الوجود بطريق الحمل المتعارف بالمعنى الاول كما لا
يخفى فلا يجوز كونه جزء عقليا لمفهوم الوجود فتأمل اي سببها اي شبه المصادرة
اعلم ان حقيقة المصادرة ان يتوقف العلم بالمقدمات واطرافها على العلم بالمطلوب
وشبهها ان يتوقف صدق المقدمات على الواقع موقوفا على صدق الحكم في نفس الامر
لا عليها فيكون الدليل مستملا على شبه المصادرة التوقفة على مقدمات ماوية للحكم
في عدم التسليم وفيه انه اذا قام اه اعتراض على الحكم وحاصله ان دليل الاستقراء
قائم على عربة الوجود فلا يمكن مع الدعوى بل الطريق ان يمنع الاستقراء
وقد انشأ تاريخ الى جوابه لقوله وما ذكرتم من الاستقراء ليس بصحيح عندنا وانت
تعلم انه على هذا لا يحتاج الى دعوى المصادرة وبيان توقف المقدمات
على المطلوب وكلام الشارع والمصنف لا يخلو عن خلل واضرب كما لا يخفى
ويوجد علم الاخص بدون العلم قيل فيه نظرا له وجد العلم بالخاص وجد العلم
بالعلم في ضمنه فليصح قوله دون علم الاعم فلن قد سبق ان الاعم قد يكون
عرضا عما لاخص فلا يلزم من تصور الاخص بالكم تصور الاعم فلا اشكال

فيه اثارة حيث اختار في بطل العلم المجموع من ذاتيات نوع الان
 دون اواخر من عصبية لان علم كليته بل في الواثبات فقط وكذا ان اريد
 اي كذا لان العلم الكليته ان اريد بها للادام لكن انتقاض الكليته ليس تمامة العصبية
 مطلقا بل العزل لازمة منها كما المائنة بالفعل لان فان حيلوا لم ولازم
 ولذي هو تركيب ارجلين مثلا هي ملازمه لا يزم ان يكون مشرطا لآخر كما ان
 بالنسبة الى الان مثلا فان لم شرط وهو حال العصبية وليس بشرط لان
 فان قيل النزاع في كنه الوجود تفصيله ان وقوع النزاع في هذه الالته كنه
 لا يدل دلالة قطعية على ان تعريف هؤلاء المعرفين تعريف كنه الوجود
 وتحريره لا صحت ان يكون المعروف من نابع في كنه الالته ولكن ذهب
 الى نظريته لبعض فصوله ويكون من نابع في هذا كنه ومع ذلك
 ذهب الى نظريته بعض وجوده وعلى تقدير بن عرفة تعريفه رسميا لتحصيل
 معرفة الوجود بهذا الوجه المنظر وانت تعلم ان العرض من التعريف
 الرسمي تصور المعروف على الوجه المتمتاز اي بعنوان باويه والوجود
 معلوم لكل واحد على هذا الوجود ايضا والالكان معرفة الوجود على الوجه الالتم
 الى بالالته به سببيا حاصل فإى حاجة الى تحقيد وسببه على الوجه العكس فهذا
 الا عراض كما انه سيجف على تحقيق المحنة كذلك سيجف على تحقيق المشهور
 اللهم الا ان يكون العرض من ياذة الالكتف ولتصور به تحصيل التصور
 ثانيا اي به يلتفت الى الصورة الحاصلة في هذه ثانيا فافهم ولا تعقل
 فتصور ما علم وجوده النصوره في الخارج كما هو المراد منه على ما هو
 لتحقيق من ان حصول الاشياء في ذهن انما هو بالنفسها واعيانها لا با
 شياء وانما لها وما في بعض الكوائيم من انه مبنية على اتى العلم والمعلوم
 بالذات فيدل على انه لم يفرق بين ايتين المسلتين وذلك عجيب وبالجملة
 المراد بالعلوم في مسلم الاتحاد انما هو الصور انما هي لا الحقيقة الخارجيه كمالا

يخفى غير تقى اقام التعريف الى لغة اقام اه اعلم ان في كلام كثير من

المحققين من القدماء والمتأخرين لم يوجد التقرب بين التعريف والاعط

والاسمي وبعصم قد صرح بان مطلب ما الاسمينه مطلب لغوي في الاساس

قد اشار الى ذلك حيث قال فرق است ميان ما شارح اسم و شارح حقيقة به

اول ان معنى لمطلب اسم لا بد و اطلاق كنهه باجمال فوجه ان معنى موجود به

فوجه معدوم و دوم ان اسم الراجح من شهور بنفيل وان بعد از ثبوت

وجود ان نواند بود و در تعلق اول بغير زياده بود و تعلق دوم بعد از تعلق

والحق ان اللفظ غير الاسمي لان الاسمي قسم من الحقيقي الزبي كان المعصود يحصل

صورة غير حاصل بل التماثل صورة حاصلة من بين صورته اي عليه فمما لا بد

اليه المحقق المتعار الى من ان الاسمي هو اللفظ حاش من الخلط بين اللفظ

المقابل للمحقق المطلوب من لغوش علم و وجوده و بين اللفظ المقابل للتقريب

بحسب الحقيقة و هو واضح ولا يخفى اه هذا الجواب عن تسليم و هو الحق و من

البيان اه مرادنا لزم لبيان الفرق و فمما لا بد من بينها مترادفة المفهوم و لا

يأتي في الصدق و ذهب بعض الاعاظم الى ان المراد به المولى المحقق الرواني و

فمما لا بد من اقامه قدومه الحق في هذا المسئلة لتفكيكات التفسير بان فهم الحق

من اللفظ يحصل من التعريف اللفظ كما انه يحصل من التعريف الاسمي فلو لم

يكن اللفظ و اخلا في المطلب ما كان الاسمي و اخلا فيه لم يكن هذا المطلب مقدما

على سائر المطالب و لم يجمع اجبا بها اليه و انت قد علم انه على هذا التوجه لا يرد عليه ما

اورده الحق في هذا فافهم و المفصود من التعريف اللفظي ان حاصله ان التصور

و هو حصول صورة الشيء في التبين اعم من ان يكون ابتداء و ان يباين بالاسم و لا

او بالافصال و اشهر تعريف اللفظ من قبل الاول و التعريف الحقيقي سواء كان

تجيب الاسم و بحسب الحقيقة من قبل الثاني و من قال اه فاعلم يقول ان

العرض من اسوال بكلمه ما تصور من قول اللفظ ثم العرض في ذلك التصور ليس

بان ان موضوع تذكر المعنى انه يمكن ان يكون مقدر مطلبه بالاسمي على سائر المطالب

و لا يكون في المعنى كنهه باجمال

الاسمي فيه لا لان هذا المطلب ثابت مل للتعريف الاسمي واللفظ كذا نقل عنه
وانت تعلم ان الاغلب الاكثر في التعريف اللفظي ان يكون للمعاني البدئية
المذكورة عنها فقطصها ثانيا لا يكون بعد فهمها بالتعريف الاسمي فلا
تقديم الاسمي على اللفظي نعم فلما يحتاج المعاني الى النظرية الى صلاتها بالاسمي
بعد هولها عن المذكرة الى التعريف اللفظي فيقدم ما الاسمي على سائر المعاني
واحتمالها انما ثبت اذ كان التعريف اللفظي داخل في مطلب ثم اعلم ان
مقصود بعض الاعمال الرد على السبب الشريف قدس سره وهو لا يحصل لانه يشكركون
نصير المعنى ثانيا في المذكرة داخل في مطلب لكن ذهب الى ان ماله التصديق
فافهم وان خيرا و ذلك لان هذه الخشية تعبيره لا تعليلاته فعلى هذا
يكون الحرف بالفتح هو المعنى من حيث انه اسمي لا لفظيا بل يكون
من قبل البحث اللغوي وتحقيق المقام حاصل التحقيق ان قوت الموجود
ما يكون فاعلا او منفوعا بتفاوت النظر والقصد فانه يحصل منه الاختصاص
والتصديق كلاهما فان قصد منه الاختصاص بالجوهر كان منظورا اليه في العلوم الحقيقية
وان قصد منه التصديق بان هذا اللفظ موضوع لهذه المعنى كان منظورا اليه
في العلوم اللغوية فاصل ودلنا ان بقدر حاصل في ضمن ضرورة توقف
التصديق على التصور ملازمة مع الاطلاق يعني يصدق على فردا
من غير ان يلاحظ مع الاطلاق يعني من غير ان يلاحظ مع الصدق على فردا

بخلاف الوجه الاول فانه لو ضبط فيه الصدق على فرد ما من غير ان يلاحظ
 معه الاطلاق اى الصدق على فرد ما و بهذا يظهر ان في العدم المطلق اى
 في سبب الوجود اضافة واحدة وهي اضافة السلب الى الوجود في العدم اسما في سبب
 وجود زيد مثلا اضافة اى واحد لها اضافة السلب الى الوجود وناهما اضافة
 الوجود الى زيد مثلا واحد المتضامين اى السلب المطلق مطبق للمضاف
 الاخر اى السلب الخاص و ايقم هذا الدليل اه تقضى اجمالي على الربيل
قوله والحمد لهذا جواب آخر عن الدليل وهو نقص تعصيل لم وهو السور
 بوجه اخر غير الكنه ولا يلزم من الدليل الا توقف كنه الوجود على تعقيل
 بوجه اخر وذلك لاستلزام الا وادمه الراد على اتحاد الموقف والموقف
 عليه و يظهر منه وجه الظهور اطلاق لفظة المفيدة بالخرقة على
 سبيل المجاز والملازمة ترتب الاثار على ذلك كترتيبها على الوجود ويمكن
 بيان ذلك في الاحتمالات ههنا اربعة النجوز في الوجود في لغز والخرقة

تمت حاشية المعلق على الشريعة الزاهدة على شرح امور العالم شريفة من تصنيفنا
 العلامة الوري وارث الانبيا الذي تقر به اظهر من الشمس والخرقة ايسر من
 محمد في الخلق محمد الاطلاق لم يبر السبب كون منه في الافاق قطب الاقطاب
 مولانا مرشدنا ه عبد العزيز الدهلوي سلم الله العزيز بيد العبد الراجي لوزعه
 الطالب النقشبندی المحمد دبی بدلفم وحسن توفيقه ○ ○ ○ ○ ○

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الممتنع العقل الفعال اذ قد بالغ الخ في رعايته برأيه الاستبصار في انشاء الحمد
والصلوة فان راي انسام الحكمة كلها اما الالهى فيقول ممتنع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال
فان حيث العقول من الالهى اصلية وحيث النفوس العقلية والاطمة الان من تنقية وانشاء
الى مباحث النبوى والصوره فورا معلق الصور بالمواد وتلك الصانع من مباحث الالهى واما الربا
فيقول مولف النسب بين الالاداد والابعاد فان مباحث الحكم اما متعلقة بالحكم المنفصل كالحاشية بالرواية
والاراسا طبعى واما متعلقة بالحكم المنفصل وبى الابعاد كالبهنة ونحوها واما الطبيعى فيقول
محرك الفلك للذين المركز واليه بل عليه فهو اشارة الى الفلكيات وقوله ملون الكائنات من
تعاير لامهات اشارة الى الغفريات ومباحث الواكيد الشمس وكائنات الجوز والاحسن
في رعايته الترتيب حيث قدم في الاشارة الالهى ثم الربا في ثم الطبيعى وقدم منه ما
يتعلق بالفلكيات ثم بالغفريات ثم اشارة الى مباحث المعاد التي هي تنقية

المطبعة العلمية بدمشق

شاه محمد الميرزا

E 1434

رام بود